

# مرشد المتنازعين إلى طريق الألفة

تأصيل لمختصر العلامة الشيخ عبد الرحمن الأخضرى

في الفقه المالكي

تأليف العالم العلامة

عثمان بن الشيخ أحمد أبي المعالي

سفير موريتانيا في الكويت





# مرشد المتنازعين إلى طريق الألفة

تأصيل لمختصر العلامة  
الشيخ عبد الرحمن الأخضرى  
في الفقه المالكي

تأليف :

العالم العلامة

عثمان بن الشيخ أحمد أبي المعالي

سفير موريتانيا في الكويت

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين  
وعلى آله وصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد ،،

فإن أغلى ما تنافس فيه المتنافسون خدمة العلوم الشرعية التي بها قوام  
الدين ، وخاصة الفقه الإسلامي إذ يقول رسولنا صلى الله عليه وسلم " من يرد الله  
به خيرا يفقهه في الدين " ويقول القرافي في مقدمة النخيرة :

أما بعد فإن الفقه عماد الحق ونظام الخلق ووسيلة السعادة الأبدية ولباب  
الرسالة المحمدية ، من تحلى بلباسه فقد ساد ، ومن بالغ في ضبط معالمه فقد  
شاد... الخ .

ولأهمية الفقه وضع الناس فيه كتباً كثيرة ومفيدة ما بين مطول ومختصر  
وانتفع الناس بهذه الكتب ربحاً طويلاً من الزمن ، ومن المختصرات المفيدة كتب  
الأخضري في فقه مالك إلا أن الناس احتاجوا إلى معرفة الأدلة التي بنيت عليها  
هذه الأحكام لكثرة ما أثير من الشبه حول هذا الموضوع ، فارتفعت الأصوات  
المطالبة بتوضيح أدلة كتب المذاهب ، يقول الشيخ الشيباني بن محمد بن أحمد  
الشنقيطي في مقدمة كتابه تبيين المسالك :

ونرجو من علمائنا المالكيين الذين لهم القدرة على الجمع بين الفروع  
والأصول ، وربط الفرع بالدليل أن يقوموا بشرح المختصرات المالكية بالدليل .  
ومن المعروف أن مذهب الإمام مالك من أغنى المذاهب بالأدلة فقد وصلت  
أدلته إلى ستة عشر دليلاً ، وذلك عدد لم تبلغه أدلة مذهب آخر يقول الشيخ سيد  
أحمد بوقفه الشنقيطي :

مالك الإمام ستة عشر الخ

أدلة المذهب مذهب الأغر



ولقد بذل علماء معاصرون جهودا جبارة في تأصيل مؤلفات المذهب المالكي المتداولة كرسالة ابن أبي زيد القيرواني ومختصر خليل وتدريب السالك للشيخ عبد العزيز آل مبارك .

ومن هذه الجهود المباركة التعليق الذي وضعه العلامة الشيخ عثمان بن الشيخ أحمد أبي المعالي على مختصر العلامة الأخضري الذي نقدم له الآن فلق قد قرأت هذا العمل فوجدته عملا جليلا يستحق التنويه والاشادة ويدل على طول باع صاحبه واتساع معارفه .

ومع أن التعليق في جملة عمل ممتاز يتسم بالعمق والشمولية فإنني أنبه على جوانب متميزة استرعت انتباهي وأثارت إعجابي وهي :

١- أن الشيخ تعرض في كل مناسبة لمسائل الاختلاف الدقيقة وأعطى كل رأي ما يستحق من الشرح والتوضيح والتوجيه ولم يتحامل على مخالفه حتى ولو تبين له ضعف مستندهم وزيف حججهم وهو بهذا الصنيع يقدم درسا عميقا في أدب الاختلاف في مسائل العلم ولا غرابة في ذلك فسلفه في الانصاف إمامنا مالك الذي رفض للخليفة أن يحمل الناس على ما في الموطأ كما هو معروف .

٢- أن الشيخ رجع في بحثه لكل المراجع المختصة في موضوعه قديمة أو حديثة وبهذا يجعلك تعيش المدرسة الفقهية بكل اتجاهاتها ، كما حرص على عزو العلم الى قائله ، وهذا يعد من أمانة العلم وبركته .

٣- أنا فلمس في هذا العمل تمكن الشيخ من تطبيق القواعد الفقهية النظرية على جزئياتها .

وربط القاعدة النظرية بتطبيقاتها المتعددة تضيفي على العملية جمالا وبهاء .



٤- في هذا العمل دعوة ضمنية الى التبصر ونبذ التقليد الأعمى في الأحكام  
الفقهية بالنسبة لمن يمكنهم ذلك فلا يكاد يأتي بمسألة من مسائل الفروع التي  
تعرض لها الا ابان اصل حكمها وحجج المختلفين فيها من الأئمة والفقهاء.

ولا غرو فالشيخ نشأ في جو علمي متميز ومنبع فقهي فياض مما كان له  
الأثر الكبير في سلوكه منحى التبصر والاستدلال .  
كما أن تحصيله العلمي لا يقف عند حد بارك الله فيه وعليه ، وأقرب شيء  
يدل على ذلك ما قاله الامام ابن عرفة للشريف التلمساني :  
" غايته في العلم لا تترك " .

ولو تركت العنان للقلم يكتب كل ملاحظاتي لخرجت هذه الكلمة عن حد  
الوسط والاعتدال ولهذا اقتصررت على هذا القدر .

وأخيرا فإني أقول إنها لبشرى عظيمة لطلاب الفقه والأصول والدراسات  
الاسلامية بصفة عامة أن يبرز لهم هذا المختصر الحبيب وقد حلي بأنواع الحلي  
وزين بأنواع الزينة .

فهنيئا لهم بهذه المناسبة السعيدة السارة ، ونرجو الله سبحانه وتعالى أن  
يجزي الشيخ أحسن الجزاء وأن يوفقنا وإياه والمسلمين لكل خير .  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

كتبه لخمس ليال خلون من ذي القعدة ١٤٢٢ هـ .

د/ محمد بن سيدي محمد بن مولاي

أستاذ الفقه والأصول بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الاسلامية .

استاذ التفسير بكلية التربية الاساسية بالكويت .



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أما بعد ،،

فهذه نقول جمعتها محاذاة وتعليقا على مختصر الأخضري الفقهي ، حاولت فيها  
إلحاق فروعه بأصولها ، مع ذكر أقوال المخالفين وأدلتهم بلا تعصب أعمى ولا  
تعسف يخرج الأدلة عن مدلولاتها ، وسميته الجامع بين طرفي المدرسة ، وإن  
شئت قلت المصلح بين الإخوة ، أو مرشد المتنازعين إلى طريق الألفة .

وسبب تأليفي له هو ما اشتد في أزمنتنا هاته من الخلاف واللغط والشحناء ، بين  
فريقين ينتميان في الحقيقة إلى مدرسة واحدة وإن تعددت المظاهر ، تدعي إحدى  
الفئتين التمسك بالحديث ، وكان لسان حالها يقول بأن خصومها لا يرجعون إلى  
ركن قوي من السنة ، وتدعي الفئة الأخرى أنها المتمسكة بالمنهج الذي سار عليه  
سواد الأمة في كيفية الاستنباط من الكتاب والسنة والجمع بين النصوص المختلفة.

وأصبح كل من الطرفين يطلق عبارات التشنيع على الفئة الأخرى ، فالتائفة  
الأولى تسمى خصومها بالفروعيين ، واصفة إياهم بالجهل بالسنة بل ومصادمتها  
في كثير من الأحيان ، ومعارضتها بأراء الرجال ، والتائفة الثانية تصف الأخرى  
بالتنطع والخروج عن سنن الأمة في فهمها وتعاملها مع الكتاب والسنة .

والحقيقة أنها معركة في غير محلها ، والعالم الإسلامي في غنى عنها فلديه من  
المسائل الكبيرة ما لا يدع له متسعا من الوقت والجهد لإهداره في مسائل جزئية .

**من أظلمته المسامات القضب**

**كيف يحتال في دفع العصي**

ليس معنى ذلك ان هذه المسائل لا تبحث البحث المستفيض ، وتناقش أدلتها مناقشة كاملة . ولكن ينبغي أن يكون ذلك في إطارها الذي يناسبها ، والذي أقرها السلف الصالح فيه ، فلم يكن الخلاف فيها سببا في التفرق ، ولا في الشقاق ، ولا في إضعاف الأمة الإسلامية ، ولا انشغالها عن معركتها الكبرى مع أعداء الإسلام ، من كفار ومشركين وملحدين وزنادقة ، بل قصارى الأمر فيها أن يكون لأحدهم فيها اختيار حسب ما ترجح له من الأدلة ، عارفا أن دليله دليل ظني ، لا يرقى إلى تضليل خصمه ، ولا إلى تبديعه ولا التشنيع عليه ، منصفاً خصمه ، عارفاً دليله ، بل كثيراً ما يتغير رأي أحد الطرفين إلى الرأي الآخر ، لأن مجال هذا النوع من الخلاف إنما هو في المسائل الظنية ، والمجتهد يختار منها ما غلب على ظنه أنه الأقوى

### **قطب رحاها قوة المظنة      فهي لدى تعارض مئنه**

وسبب هذه المعركة الدائرة اليوم حسب ظني : هو فشو الجهل ، حيث جهل كل طرف ما عند الآخر ، ومن جهل شيئاً عاداه .

فلو ارتقى كل إلى الدرجة التي يمكنه منها الإطلال على دليل الآخر لعذره . ولو وصلا إلى تلك المرحلة لاصطلحا ، وعلما أنهما ينتميان إلى مدرسة واحدة .

فلو علم المتسمي بمدرسة الحديث أن خصمه الفروعي في نظره يستدل لمذهبه في هذه الجزئية ، التي يخالفه هو فيها بالقرآن والسنة ، وقد تكون أدلته من الحديث أكثر مما يستدل هو به ، لما حاول إخراجه من مدرسة الحديث .



ولو علم المذهبي ان خصمه إنما يأخذ في كثير من الأحيان بما يتفق مع أحد المذاهب المشهورة كالشافعية - والتي هو مقر بالتزامها لمنهج السلف في التعامل مع الكتاب والسنة - لما حاول أن يلصق به وصف الشذوذ ، جاعلا إياه في عداد الخارجين عن منهج الأئمة في فهمهم للكتاب والسنة . والدواء لهذا الداء يكمن عندي في التعمق في التعلم ، فلو تعمق الفروعي في البحث لعرف أدلة مذهبه ، وأمكنه أن يستدل لمسائله من الكتاب والسنة ، ومعرفته لذلك تستلزم طبعا معرفة رأي المخالف ودليله .

ولو درس المنتمي لمدرسة الحديث علم الحديث درسا معمقا ، يشمل المصطلح و أحوال الرواة ، ومنهج السلف في التعامل مع الكتاب والسنة ، وهو ما اصطلح على تسميته بعلم الأصول ، لعرف قبل غيره درجة دليله ، هل هو قطعي الدلالة والورود أو ظنيهما ، أو قطعي في أحدهما ظني في الآخر ، واطلع على أدلة خصمه من الكتاب والسنة .

ومساهمة مني في ذلك/قمت بهذا الجهد المتواضع ، واخترت له أن يكون شرحا أو تعليقا أو محاذاة لمتن من المتون الشائعة في قطرنا ، علّا ذلك أن يكون أسهل تناولا لقارئ ذلك النص ، وليكون لبنة في محاولة أرجو الله أن يوفقني لها ، وهي الحاق فروع المذهب المالكي بأصولها .

والله أسأل أن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم .



## أول ما يجب على المكلف تصحيح إيمانه .

هذه مسألة من أصول الدين وإنما ذكرها المصنف هنا ليرتب عليها ما بعدها .  
ولقد تعرض لها ابن عاشر بقوله :

أول واجب على من كلفا      ممكنا من نظر ان يعرفا

الله والرسل بالصفات      مما عليه نصب الآيات

وقال المقرئ في إضاءته :

أول واجب على المكلف      أعماله للنظر المؤلف

كي يستفيد من هدى الدليل      معرفة المصور الجليل

وتطمئن نفسه لما سلم      من ورطة الجهل وللحق علم

فإن يكن قبل البلوغ حصلا      ذاك والمطلوب قد توصلا

فليشتغل بعد البلوغ بالأهم      ثم الأهم فاتحا لما انبهم

وقال المختار بن بونا في وسيلته :

إذ واجب شرعا على المكلف      أن يعرف الواجب والمحال في

حق الهنا والأنبيا وما      يمكن أن يجوز في حقهما

والنظر المفضي إليها اول      فرض وذا القول عليه عولوا

وقيل قصده وقيل معرفه      ما واجب في حقه أن يعرفه

وقول اهل الاعتزال المعرفه      واجبة بالعقل فتزيفه



### ثم معرفة ما يطلم به فرض عينه كأحكام الصلاة والطهارة والصيام .

ما ذكره المصنف من الترتيب يشير إليه حديث معاذ الذي رواه ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذًا إلى اليمن قال إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوك لذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوك لذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم . قال في منتقى الأخبار رواه الجماعة .

والمراد بأحكام هذه الأشياء التي يجب على المكلف معرفتها : معرفة أحكامها الإجمالية لا معرفة كل جزئية من جزئياتها ، والأصح أن فرض العين لا يختص بباب معين بل تعريفه الصحيح هو أنه معرفة الشخص لأحكام الحالة التي هو عليها .

قال كنون يتحصل من كلامهم هنا ومن كلام شراح المرشد المعين أن من العلوم ما تجب معرفته عينا كعلم المعتقدات ، ومعرفة أحكام العبادات العينية ، وكحكم المعاملات كالنكاح والبيع والإجارة والشركة والقراض لمن يتعاطى ذلك للاجماع على أنه لا يحل لامرئ مسلم أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه ، لكن يكفي في غير العبادات تعلم الحكم بوجه إجمالي يبرئه من أصل الجهل بالحكم بقدر وسعه ، وكعلم أمراض القلوب وعلاجها كالكبر والعجب والحقد والحسد وحب الحمد بما لم يفعل . وعلى هذا القسم حمل حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم . (١)



ويجب عليه أن يحافظ على حدود الله ويقف عند أمره ونهيهِ .

تظاهرت الأدلة من القرآن والسنة وإجماع الأمة على مقتضى هاتِهِ الجملة  
قال تعالى : تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه .  
وقال تعالى : تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه .  
وقال تعالى : وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا .  
وقال تعالى : فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب  
أليم .

وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
إن الله تعالى يغار وغيرة الله أن يأتي المرء ما حرم الله عليه . أخرجه البخاري  
ومسلم .

وروى أبو ثعلبة الخشني جرثوم بن ناشر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : إن الله تعالى فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدودا فلا  
تعتدوها وحرم أشياء فلا تنتهكوها وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا  
تبحثوا عنها .

قال النووي في الأربعين حديث حسن رواه الدار قطني وغيره .



**ويتوب إلى الله سبحانه قبل أن يسخط عليه وشروط التوبة الندم على ما فات  
والنية ألا يعود إلى ذنب فيما بقي عليه من عمره وإن يترك المعصية في  
ساعتها إن كان متلبسا بها ولا يحمل له أن يؤخر التوبة ولا يقول حتى  
يهديني الله فإنه من علامة الشقاء والخذلان وطمس البصيرة .**

إن وجوب التوبة من ما تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة .  
قال الله تعالى : وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون .  
وقال تعالى : يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحا .  
وقال تعالى : واستغفروا ربكم ثم توبوا إليه .  
وأخرج مسلم عن الأغر بن يسار المزني رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : يا أيها الناس توبوا إلى الله واستغفروه فإني أتوب في اليوم  
مائة مرة .

وأخرج مسلم عن أبي موسى عبد الله بن قيس رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم : إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب  
مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها .

وأخرج أيضا عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال : من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه .

وأخرج الترمذي عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله  
عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله عز وجل يقبل توبة العبد ما  
لم يفرغ ، قال الترمذي حديث حسن .

وما نكره المصنف من الشروط لا ينطبق عليه معنى الشرط الاصطلاحي ، لأن شرط الاصطلاحي ما كان خارجا عن الماهية ، وهذه الأشياء التي وصفها المصنف بالشروط أقرب إلى الوصفية من الشرطية ، فهي في الحقيقة أوصاف تكشفية بمعنى التوبة لا معان زائدة عليها ، لأن معنى التوبة الرجوع عن الشيء ومن لم ينزع عن الشيء ، أو لم ينم عليه ، أو أصر على العودة إليه . لا يسمى راجعا عنه رجوعا حقيقيا .

وما نكره المصنف من عدم جواز تأخير التوبة يستلزمه وصف الإقلاع .

وأما ما نكره من عدم جواز الاحتجاج بالقدر في مسألة التوبة فدليله قوله تعالى :  
سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا ءابأؤنا ولا حرمنا من شيء  
كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا  
إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون ، قل فله الحجة البالغة فلو شاء  
لهذاكم أجمعين . ( الآيتين ١٤٨-١٤٩ من سورة الأنعام ) .

وقوله تعالى : وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن  
ولا ءابأؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء كذلك فعل الذين من قبلهم فهل على  
الرسل إلا البلاغ المبين . ( الآية ٣٥ - سورة النحل ) .



**ويجب عليه حفظ لسانه من الفحشاء والمنكر والكلام القبيح وأيمان الطلاق  
وانتهار المسلم وإهانتته وسبه وتخويله في غير حق شرعي .**

أما ما ذكره من تحريم انتهار المسلم وإهانتته وتخويله وسبه في غير حق شرعي  
فالأصل في ذلك قوله تعالى : **والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما  
اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً . ( الأحزاب - الآية ٥٨ ) .**  
وما رواه الشيخان عن ابن مسعود رضي الله عنه .

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ، وما  
رواه البخاري عن أبي ذر رضي الله عنه ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول : لا يرمي رجل رجلاً بالفسق أو بالكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن  
صاحبه كذلك ، وما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه من أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال : المتسابان ما قالاً فعلى البادي منهما حتى يعتدي  
المظلوم .

وما أخرجه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المسلم من سلم المسلمون من لسانه  
ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه .

وما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، من أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال : بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم  
حرام دمه وعرضه وماله ، وقال تعالى : **" يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من  
قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن  
ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم  
يتب فأولئك هم الظالمون "** .

وروى مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الكبر بضر الحق وعظم الناس .  
وأما ما ذكره من وجوب حفظ اللسان من الفحشاء والمنكر والكلام الفبيح واليمين  
الطلاق .

ففي رياض الصالحين للنووي باب النهي عن الفحش وبذاءة اللسان : عن ابن  
مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس المؤمن  
بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذي رواه الترمذي وقال حديث حسن .  
وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كثر  
الفحش في شيء إلا شأنه وما كان الحياء في شيء إلا زانه . رواه الترمذي وقال  
حديث حسن (١) .

وفي نوازل ابن رشد وسئل ابن رشد عن الحالف بالطلاق فأجاب بأن أدبه واجب  
لما ثبت من النهي لقوله صلى الله عليه وسلم من كان حالفاً فليحلف بالله أو  
ليصمت ، ولقوله عليه الصلاة والسلام لا تحلفوا بالطلاق ولا بالعقاق فإيهما من  
أيمان الفساق ، ذكره في الواضحة ، ولأن من اعتاد الحلف به لم يكن يخلص من  
الحنث فيطلق ولا شعور له ، وعن الأخوين من لزم ذلك واعتاده فهو فيه جرحه  
ولو لم يعرف حنثه ، وقيل لمالك إن هشام بن عبد الملك كتب أن يضرب في ذلك  
عشرة أسواط ، فقال قد أحسن إذ أمر فيه بالضرب .

وقد روى عن عمر أنه كان يضرب فيه أربعين سوطاً (٢) .  
وفي العتبية وسئل عن الأدب للناس في حلفهم بالطلاق فقال لقد سألتني زياد عن  
الذي سألتني عنه ، فقلت له أنه الناس عن ذلك ، فقال لي إنهم لن ينتهوا إلا أن  
أضربهم ، فقلت له فافعل ، أضربهم .

(١) رياض الصالحين ص ٤٧٣-٤٧٤  
(٢) فتاوى ابن رشد ج ٣ ص ١٥٩٤-١٥٩٥



قال محمد بن رشد الادب في ذلك واجب لوجهين : أحدهما ما ثبت من قول النبي صلى الله عليه وسلم من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت . وما روى أنه قلل لا تحلفوا بالطلاق والعتاق فإنهما من أيمان الفساق ، ذكر ذلك ابن حبيب في الواضحة . والثاني : أنه من اعتاد الحلف به لم يكذب يخلص من الحنث به ، فتكون زوجته تحته مطلقة من حيث لا يشعر ، وقد قال مطرف وابن الماجشون إن من لزم ذلك واعتاده فهو جرحه فيه وإن لم يعرف حنثه . وقيل لمالك إن هشام بن عبد الملك كتب أن يضرب في ذلك عشرة أسواط فقال أحسن إذ أمر فيه بالضرب ، وروى أن عمر كتب أن يضرب في ذلك أربعين سوطا وبالله التوفيق (١) .

**ويجب عليه حفظ بصره ، عن النظر إلى الحرام ولا يحل له أن ينظر إلى مسلم**

**بنظرة تؤذيه إلا أن يكون فاسقا فيجب هجرانه .**

قال تعالى : قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم (١) .

وقال تعالى: يعلم خائنة الأعين (٢) .

وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مدرك ذلك لا محالة ، العينان زناهما النظر .  
وروى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
أعطوا الطريق حقه ، قالوا وما حق الطريق يا رسول الله قال : غض البصر .  
متفق عليه .

وروى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال : لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة .  
وما ذكره المصنف من حرمة النظر إلى المسلم نظرة تؤذيه ، يعتبر جزئية من  
جزئيات إهانة المسلم واحتقاره التي تقدمت أدلة حرمتها ، مع أن الشرع طلب  
البشر وطلاقة الوجه عند لقاء المسلم .

فلقد روى مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال: لا تحقرن من المعروف شيئا ولو أن تلقى أخاك بوجه طليق .

وأما وجوب هجران الفاسق فلقد دل عليه ما رواه أبو داود والترمذي عن ابن  
مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن أول ما دخل  
النقص على بني اسرائيل أنه كان الرجل يلقي الرجل فيقول يا هذا اتق الله ودع ما  
تصنع فإنه لا يحل لك ، ثم يلقاه من الغد وهو على حاله فلا يمنعه ذلك من أن

(١) سورة النور الآية (٣٠)

(٢) سورة غافر الآية (١٩)



يكون اكيله وشريبه وقعيده ، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ثم قال: لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا لبئس قدمت لهم أنفسهم ان سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيرا منهم فاسقون . ثم قال كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطرا ولتقصرنه على الحق قصرا أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ثم ليلعنكم كما لعنهم . قال الترمذي حديث حسن .

وما قدمناه لفظ أبي داود . ولفظ الترمذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لما وقعت بنوا اسرائيل في المعاصي نهتهم علماءهم فلم ينتهوا ، فجالسوهم في مجالسهم وواكلوهم وشاربوهم ، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ، ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان متكئا فقال : لا والذي نفسي بيده حتى تأطروهم على الحق أطرا . ويدل لذلك أيضا حديث جابر الذي رواه ابن ماجه وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن مجوس هذه الأمة المكذبون بأقدار الله إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم وإن لقيتموهم فلا تسلموا عليهم . وما رواه أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم .

وما رواه أيضا عن عمر رضي الله عنه من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم .

قال الغماري لقد تواطأ السلف الصالح من الصحابة والتابعين على هجران المبتدعة وأهل الفسوق والمعاصي (١) .

### ويجب عليه حفظ جميع جوارحه ما استطاع .

قال تعالى : إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا .  
وقال تعالى : يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون (٢).  
وقال تعالى : اليوم نختم على أفواههم وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون (٣) .

وقال تعالى : ويوم نحشر أعداء الله إلى النار فهم يوزعون حتى إذا ما جاؤوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وهو خلقكم أول مرة وإليه ترجعون وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم ولكن ظننتم أن الله لا يعلم كثيرا مما تعملون (٤) .

وقال تعالى : قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون (٥) .

- 
- (١) مسالك الدلالة ص ٣٨١  
(٢) سورة النور الآية (٢٤)  
(٣) سورة يس الآية (٦٥)  
(٤) سورة فصلت الآيات : ١٩ ، ٢٠ ، ٢١  
(٥) سورة النور الآية (٣٠)



وقال تعالى : قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلواتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون والذين هم للزكاة فاعلون والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون والذين هم على صلواتهم يحافظون أولئك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون (١) .

وفي الحديث : الذي رواه ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : استحيوا من الله حق الحياء ، قالوا يا رسول الله ، إنا لنستحي من الله والله الحمد قال ليس كذلك ولكن من استحي من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعي وليحفظ البطن وما حوى ، وليذكر الموت والبلى ومن أراد الآخرة ترك زينة الحياة الدنيا فعمل ذلك فقد استحي من الله حق الحياء . رواه أحمد والترمذي والحاكم والبيهقي في الشعب وأبو نعيم في الحلية وجماعة .

### **وان يحب لله ويبغض لله ويرضى له ويبغض له .**

قال تعالى : محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم (سورة الفتح - الآية ٢٩) .

وقال تعالى : والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم (سورة الحشر - الآية ٩) .

وقال تعالى : ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم (سورة محمد الآية ٧) . وأخرج الخمسة الا أبا داود عن أنس ابن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله تعالى وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار .

وأخرج أبو داود عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب الله وأبغض الله وأعطى الله ومنع الله فقد استكمل الإيمان (١).

وأخرج الشيخان عن أبي هريرة في ذكر السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه .  
وأخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله تعالى يقول يوم القيامة أين المتحابون بجلالي اليوم أظلهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي .

وروى الطبراني في الصغير من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أوثق عرى الإسلام الولاية في الله والحب في الله والبغض في الله ، ورواه في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ أوثق عرى الإيمان الموالاة في الله والمعادات في الله والحب في الله والبغض في الله عز وجل .

وقال مجاهد عن ابن عمر قال لي أحب في الله وأبغض في الله ، ووال في الله وعاد في الله ، فإنك لا تتال ولاية الله إلا بذلك ، ولا يجد رجل طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصيامه حتى يكون كذلك ، رواه الطبراني في الكبير (٢) .

### ويأمر بالمعروف وينهي عن المنكر .

أجمعت الأمة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، قال تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) . (آل عمران - الآية ١٠٤) ، وقال تعالى : (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) . (آل عمران - الآية ١١٠) .

(١) راجع التاج الجامع الأصول ج ١ ص ٢٦-٢٨  
(٢) راجع مسالك الدلالة ص ٣٧٨-٣٧٩



وقال تعالى : ( والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ) . ( التوبة - الآية ٧١ ) .

وقال تعالى : ( لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون ) . ( المائدة - الآية ٧٨ ) .

وروى أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان ) . أخرجه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه .

وروى الترمذي عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عذابا منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم ، قال الترمذي حديث حسن .

وأخرج البخاري عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مثل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، وكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم ، فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا، فلئن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا .

### ويحرم عليه الكذب والغيبة والنميمة .

أما حرمة الكذب فلقوله تعالى : ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) الاسراء ٣٦ .

وقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ) .

وقوله تعالى : ( إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله ) .

وقوله تعالى : فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور ( الحج ٣٠ .

وروى البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة ، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقا ، وإن الكذب يهدي إلى الفجور ، وإن الفجور يهدي إلى النار ، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذابا .

وروي أيضا عن عبد الله بن عمرو ابن العاصي رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من نفاق حتى يدعها ، إذا أؤتمن خان وإذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر .

وأما الغيبة فمما ورد في تحريمها والتفجير منها قوله تعالى : ( ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه واتقوا الله إن الله تواب رحيم ) . ( سورة الحجرات - الآية ١٢ ) .

وأخرج مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أتدرون ما الغيبة قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : ذكرك أخاك بما يكره قيل أفرأيت إن كان في أخي ما أقول ، قال : إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته .

وأخرج أبو داود عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون بها وجوههم وصدورهم فقلت : من هؤلاء يا جبريل قال : هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم .

وأما النميمة وهي نقل الكلام بين الناس على جهة الإفساد فمما ورد في النهي عنها والتحذير منها قوله تعالى : ( هماز مشاء بنميم ) . ( سورة ن - الآية ١١ ) .



وروى البخاري ومسلم عن حذيفة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يدخل الجنة نمام وأخرجنا عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فقال : إنهما يعذبان وما يعذبان في كبير بلى إنه كبير أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله .

وتحريم هذه المسائل الثلاث من المعلوم من الدين بالضرورة فلا نطيل بذكر أدلته.

### **والكبر والعجب والرياء والسمعة والحسد والبغض ورؤية الفضل على الغير**

#### **والهمز واللامز والعجب والسخرية .**

أما الكبر فقد روى مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر ، فقال رجل إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنة فقال : إن الله جميل يحب الجمال .  
الكبر بطر الحق وغمط الناس .

وأخرج الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يحشر المتكبرون يوم القيامة أمثال الذر في صور الرجال يغشاهم الذل من كل مكان يساقون إلى سجن في جهنم يسمى بؤس تعلوهم نار الأنيار يسقون من عصارة أهل النار طينة الخبال .

وأما العجب فمما ورد فيه ما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : بينما رجل يتبختر في بردين وقد أعجبه نفسه خسف الله به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة متفق عليه .

وفي الحديث أيضا قال صلى الله عليه وسلم ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع وإعجاب المرء بنفسه .

وأما الرياء ، فمما ورد في ذمه والوعيد عليه قوله تعالى : ( فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ) .

وقال الله تعالى : ( وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ) (البينة: ٥) وقال تعالى : ( لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى ، كاذبي ينفق ماله رياء الناس ) ( البقرة - ٢٦٤ ) .

وقال تعالى : ( يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا ) ( النساء - ١٤٢ ) . وروى ابن جرير الطبري عن القاسم بن مخيمرة مرسلا ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن الله لا يقبل عملا فيه متقال حبة من خردل من رياء . وأخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أنا أغني الشركاء عن الشرك ، فمن عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه .

وأما السمعة : فمما ورد في الوعيد عليها ، مارواه البخاري ومسلم ، عن جنادة بن عبد الله بن سفيان رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : من سمع سمع الله به ومن يرائي يرائي الله به .

وأما الحسد ، وهو تمنى زوال النعمة عن صاحبها سواء كانت نعمة دين أو دنيا فمما ورد في أمره قوله تعالى : ( أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله ) ( سورة النساء - الآية ٥٤ ) .

وروى البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تقاطعوا وكونوا عباد الله إخوانا .



وأخرج أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إياكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب أو قال العشب .

وأما البغض فمما ورد فيه ما رواه الشيخان عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تقاطعوا وكونوا عباد الله إخوانا .

وأما رؤية الفضل فهي داخلة في معنى الكبر والعجب والتعالي على الغير ، وقد تقدمت الأدلة الواردة في شأنها ، ومما يدل أيضا على منع رؤية الفضل على الغير قوله تعالى : ( لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ) . الآية ، لأن الآية ردت على الساخرين بأنهم لا يدرون لعل أن يكون المسخور منهم أفضل من الساخرين ، ومن الأدلة على ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم عن أبي هريرة : بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم . وذلك لأن في التعالي عليه معنى من الاحتقار .

وأما الهمز واللمز والسخرية ، فيكفي في التحذير منها والنهي عنها والوعيد عليها قوله تعالى : ( ويل لكل همزة لمزة ) ، وقوله تعالى : ( هماز مشاء بنميم ) وقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ، بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون ) .

وأما العيب ففعل المؤلف أراد به اللهو وعليه فالنهي عنه مقيد بغير ما أنن فيه منه، والأصل في النهي عنه عموماً وتخصيص ذلك النهي ببعض المستثنيات حديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء يلهوا به الرجل فهو باطل ، إلا تأديبه فرسه ورميه بقوسه ، وملاعبته لامراته ، رواه الأربعة .

### والزنا والنظر إلى الأجنبية والتلذذ بكلامها .

قال تعالى : ( ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً ) ( سورة الاسراء - الآية ٣٢ ) .

وقال تعالى : ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ) ( سورة النور - الآية ٢ ) .

وقال تعالى : ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدین زینتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بني إخوانهن أو بني أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التبعية غير أولي الأربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ) ( سورة النور - الآيتين ٣٠ و ٣١ ) .

والتلذذ بكلام الأجنبية حرام لأنه من الاستمتاع فيحرم كالنظر واللمس (١) .



## وأكل أموال الناس بغير طيب نفس والأكل بالشفاعة أو بالدين .

قال تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاتم وانتم تعلمون ) .

وأخرج مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه .

وروى الإمام أحمد عن أبي حرة الرقاشي عن عمه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه .

وعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال : يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا . رواه مسلم .

وأخرج أبو داود عن أبي امامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من شفع لأخيه شفاعة فأهدى له هدية عليها فقبلها فقد أتى بابا عظيما من أبواب الربا (١) .  
وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير ويربوا فيها الصغير ويتخذها الناس سنة إذا ترك منها شيء قيل تركت السنة .  
قالوا ومتى ذاك ، قال إذا ذهب علمناؤكم وكثرت قراؤكم وقلت فقهاؤكم وكثرت أمراؤكم وقلت أمناؤكم ، والتمست الدنيا بعمل الآخرة ، وتفقه لغير الله ، رواه الدارمي والحاكم وهو مصحح مرفوعا وموقوفا (٢) .

(١) جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد مجلد ٢ ص ٥٠

(٢) راجع الدروس الفقهية للمدارس الأهلية .

شرح الأخضري ص ٣٦

### **وتأخير الصلاة عن أوقاتها .**

ينقسم التأخير إلى قسمين القسم الأول : تأخير لها عن وقتها الاختياري إلى وقتها الضروري من غير عذر واختلف هل هو حرام أو مكروه . القسم الثاني : تأخيرها عن كل وقتها الاختياري والضروري عمدا واختلف هل يقتل فاعل ذلك حدا لردته ، بذلك أو يقتل تعزيرا أو يضرب ويطال سجنه حتى يتوب ، وسنذكر ان شاء الله أقوال العلماء في المسألتين وأدلتهم خلال كلامنا على أوقات الصلاة فلا نطيل بذكر ذلك هنا .

### **ولا يجل له صحبة فاسق ولا مجالسته لغير ضرورة .**

تقدمت أدلة منع صحبة الفاسق ومخالطته . وذكر هنا أن تلك الحرمة مقيدة بغير الضرورة فمن اضطر لذلك جاز له من ذلك مقدار ما تدعو إليه الضرورة . قال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ) ( سورة الانعام - الآية ١١٩ ) .

وقال تعالى : ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن الله غفور رحيم ) ( سورة النحل - الآية ١١٥ ) .

وقال تعالى : ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) . ( سورة البقرة - الآية ٢٨٦ ) .

**ولا يطلب رضى المخلوقين بسخط الخالق قال الله سبحانه وتعالى والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين . وقال عليه الصلاة والسلام لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .**

لقد كفانا المؤلف مؤونة الحاق هذه المسألة بأصولها بذكره لأدلتها .



ولا يحل له أن يفعل فعلا حتى يعلم حكم الله فيه ويسأل العلماء ويقتدي  
بالمتبعين لسنة محمد صلى الله عليه وسلم الذين يدلون على طاعة الله ويحذرون  
من الشيطان .

قال القرافي في الفرق الثالث والتسعين حكى الغزالي في إحيائه والشافعي في رسالته  
الإجماع على أن المكلف لا يجوز له أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله تعالى فيه ،  
ومعرفة حكم المسألة إما بالنظر في الأدلة أو في كتب العلم إن كان الشخص فيه أهلية  
ذلك ، وإما بسؤال العلماء . قال تعالى : ( فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون )  
(سورة النمل - الآية ٤٣) .

هذا واتفق الأصوليون على أن المفتي لا بد أن يكون عدلا وإلا كانت فتياه لاغية .  
قال في المراقي :

**وليس في فتواه مفت يتبم إن لم يضاف للدين والعلم الورع**

**من لم يكن بالعلم والعدل اشتهر أو حصل القطع فالاستفتا انحظر**

ولا يرضى لنفسه اتباع ما رضىه المفلسون الذين ضاعت أعمارهم في غير طاعة الله  
تعالى فنيا حسرتهم ويا طول بكائهم يوم القيامة نسأل الله سبحانه وتعالى أن  
يوفقنا لاتباع سنة نبينا وشفيعنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

أخرج مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
أتدرون ما المفلس قالوا : المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع فقال : إن المفلس من  
أمّتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال  
هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته ، فإن فنيت قبل  
أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار .

## فصل في الطهارة

\*\*\*\*\*

**الطهارة قسمان : طهارة حدث ، وطهارة خبث ، ولا يصح الجميع إلا بالماء الطاهر المطهر ، وهو الذي لم يتغير لونه أو طعمه أو رائحته بما يفارقه غالباً كالزيت والسمن والدسم كله والوذم والصابون والوسخ ونحوه ، ولا بأس بالتراب والحماة والسبخة والخز ونحوه .**

أما ما ذكره المصنف من تصنيف الطهارة إلى قسمين فقد قال ابن رشد الحفيد في بدايته: اتفق المسلمون على أن الطهارة الشرعية طهارتان : طهارة من الحدث ، وطهارة من الخبث. (١)

وأما اشتراط الماء الموصوف بهذه المواصفات في هاتين الطهارتين فهو مذهب الجمهور .

وتفصيل ذلك هو أن المالكية والشافعية اشترطوا الماء الموصوف بهذه المواصفات في إزالة النجاسة عدا المخرجين الذين اتفق الكل على أن الحجارة تكفي فيهما .

وزهد الحنفية إلى أن حكم النجاسة يزول بكل ما أزال عنها وأذهبها ماء كان أو غيره .

وإلى مذهب المالكية والشافعية في هذه المسألة ذهب جماهير السلف والخلف من الصحابة فمن بعدهم .

وممن نقل عنه هذا المذهب : محمد بن الحسن وزفر وإسحاق بن راهويه وهو أصح الروايتين عن أحمد .



ومن أدلتهم في ذلك ما رواه البخاري ومسلم من أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يصيب الثوب فقال : تحته ثم تقرصه بالماء ، وفي رواية : فلتقرصه ثم لتنضحه بماء .

ووجه الاستدلال من الحديث هو أن الأمر هنا وقع بالغسل بالماء فمن غسل بغيره فقد ترك المأمور به .

ومما استدل به الجمهور قوله تعالى : وأنزلنا من السماء ماء طهورا . وقوله تعالى : وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به .

ووجه الاستدلال من الآيتين أن وصف الماء هنا بالطهورية وكونه مطهرا ورد للامتنان وذلك يقتضي خصوصية الماء بهذا الوصف ، كما استدلوا بأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم إزالة النجاسة بغير الماء وثبت عنه إزالتها بالماء ، فوجب اختصاصه إذ لو جاز بغيره لبينه مرة فأكثر ليعلم جوازه كما فعل في غيره .

واستدل الحفيد لهذا المذهب بأن للماء قوة إحالة للأنجاس والأدناس ليست لغيره ، ولذلك اعتمده الناس في تنظيف الأبدان والثياب . (١)

والى هذه المسألة أشار الشيخ ماء العينين في شمس الاتفاق بقوله :

**ومطلق يزيلها واختلفوا في كل ما سواه مما يوصف .**

وقال أبو عمر بن عبد البر في نطاق الاحتجاج لهذا المذهب : قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بغسل النجاسات بالماء لا بغيره وبذلك أمر أسماء فقال لها في إزالة دم الحيض من ثوبها : حثيه واقرصيه بالماء ، وإذا ورد التوقيف والنص على الماء لم يجز خلافه . ثم قال : وللكوفيين آثار

يحتجون بها وللحجازيين على الكوفيين حجاج يطول ذكرها،  
واعترضات بعضهم في ذلك على بعض لا سبيل إلى إيرادها في مثل هذا  
الكتاب. (١)

وقال ابن قدامة في المغنى : ومنها أن الطهارة من النجاسة لا تحصل إلا بما يحصل به  
طهارة الحدث لدخوله في عموم الطهارة وبهذا قال مالك والشافعي ومحمد بن الحسن  
وزفر .

وقال أبو حنيفة يجوز إزالة النجاسة بكل مائع طاهر ، مزيل للعين والإثر كالخل وماء  
الورد ونحوهما .

وروى عن أحمد ما يدل على مثل ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا ولغ  
الكلب في إناء أحكم فليغسله سبعا أطلق الغسل فتقييده بالماء يحتاج إلى دليل، ولأنه  
مائع طاهر مزيل فجازت إزالة النجاسة به ، كالماء ، فأما ما لا يزيل كالمرق واللبن  
فلا خلاف في أن النجاسة لا تزال به .

ولنا ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأسماء بنت أبي بكر : إذا أصاب  
إحداكن الدم من الحيضة فلتقرصه ثم لتنضحه بماء ثم لتصل فيه ، أخرجه البخاري .

وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بجنوب من ماء فاهريق  
على بول الأعرابي ، متفق عليه .

وهذا أمر يقتضي الوجوب . ولأنها طهارة تراد للصلاة فلا تحصل بغير الماء كطهارة  
الحدث. ومطلق حديثهم مقيد بحديثنا . والماء يختص بتحصيل إحدى الطهارتين فكتلك  
الأخرى . (٢)

---

(١) الاستنكار ج ٢ ص ١٣٣-١٣٥  
(٢) المغنى لابن قدامة ج ١ ص ١٦-١٨



وقال في منتقى الأخبار مستدلاً لمذهب الجمهور : باب تعين الماء لإزالة النجاسة، عن عبد الله بن عمر أن أبا ثعلبة قال يا رسول الله أفنتا في آنية المجوس إذا اضطررنا إليها قال : إذا اضطررتم إليها فاغسلوها بالماء واطبخوا فيها رواه أحمد .

وعن أبي ثعلبة الخشني أنه قال : يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب فنطبخ في قدرهم ونشرب في أنيتهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء، رواه الترمذي وقال حسن صحيح . والرحض الغسل (١) .

وقال الشوكاني بعد أن ذكر مذهب الجمهور ومذهب الأحناف : الحق أن الماء أصل في التطهير لوصفه بذلك كتاباً وسنة وصفاً مطلقاً غير مقيد ، لكن القول بتعينه وعدم إجزاء غيره يرده حديث مسح النعل وفرك المنى وحته وإماطته بإذخرة ، وأمثال ذلك كثير . ولم يأت دليل يقضي بحصر التطهير في الماء ، ومجرد الأمر به في بعض النجاسات لا يستلزم الأمر به مطلقاً ، وغايته تعينه في ذلك المنصوص لخصوصه إن سلم . فالإنصاف أن يقال إنه يطهر كل فرد من أفراد النجاسة المنصوص على تطهيرها بما اشتمل عليه النص إن كان فيه إحالة على فرد من أفراد المطهرات ، لكنه إن كان ذلك الفرد المحال عليه هو الماء لا يجوز العدول عنه إلى غيره للمزية التي اختص بها وعدم مساواة غيره له فيها وإن كان ذلك الفرد غير الماء جاز العدول عنه إلى الماء لذلك ، وإن وجب فرد من أفراد النجاسة لم يقع من الشارع الإحالة في تطهيره على فرد من أفراد المطهرات بل مجرد الأمر بمطلق التطهير فالإقتصار على الماء هو اللازم لحصول الامتثال به بالقطع وغيره مشكوك فيه ، وهذه طريقة متوسطة بين القولين لا محيص عن سلوكها ، فإن قلت مجرد وصف الماء بمطلق الطهورية لا يوجب له المزية فإن التراب يشاركه في ذلك ، قلت : وصف التراب بالطهورية مقيد بعدم وجدان الماء بنص القرآن فلا مشاركة بذلك الاعتبار . (٢)

(١) نيل الأوطار ج ١ ص ٥٠

(٢) نيل الأوطار ج ١ ص ٤٨-٤٩

وقال أبو عمر بن عبد البر بعد أن ذكر أن داوود الظاهري يوافق أبا حنيفة في المسألة:  
وقد كان يلزم داوود أن يقوده أصله فيقول إن النجاسة المجمع عليها لا تزول إلا بإجماع  
على زوالها ولا إجماع إلا مع القائلين بأنها لا يزيلها إلا الماء الذي خصه الله بأن جعله  
طهوراً . (١)

وقال البيهقي في سننه الكبرى : باب إزالة النجاسات بالماء دون سائر المائعات .  
أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ وأبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن محمد بن  
يحيى قالوا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، ثنا (٢) محمد بن عبد الله بن عبد الحكم  
أنا ابن وهب وأخبرنا بحر بن نصر قال : قرئ على ابن وهب أخبرك يحيى بن عبد الله  
بن سالم ومالك بن أنس وعمرو بن الحارث عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر  
عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما أنها قالت : سئل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الثوب يصيبه الدم من الحيضة فقال لتحتّه ثم لتقرصه بالماء ثم لتتوضّعه  
ثم لتصل فيه أخرجه مسلم بن الحجاج في الصحيح عن أبي طاهر عن ابن وهب ،  
وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك .

وأخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق ، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا الربيع بن  
سليمان ، أنا الشافعي أنا سفيان عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت سألت النبي صلى  
الله عليه وسلم عن دم الحيضة يصيب الثوب فقال : حتّيه ثم اقرصيه بالماء ثم رشّيه  
فصلي فيه .

وأنبأنا أبو سعيد يحيى بن محمد بن يحيى الأسفرائيني ، أنا أبو بحر محمد بن الحسن ،  
نا بشر بن موسى ، ثنا الحميدي ثنا سفيان بن عيينة ، نا هشام بن عروة عن فاطمة  
بنت المنذر عن جدتها أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما أن امرأة سألت

---

(١) الاستذكار ج ٢ ص ١٣٣

(٢) من اصطلاح المحدثين الاستغناء عن حدثنا واخبرنا وانبأنا بثنا وانا .

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يصيب الثوب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حثيه ثم اقرصيه بالماء ثم رشيه فصلي فيه .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو أحمد بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو ، وثنا محمد بن غالب ، ثنا موسى بن مسعود ثنا إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم بن يناق عن مجاهد قال قالت عائشة رضى الله عنها ما كانت لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه فإن أصابه شيء من دم بلبته بريقها ثم قصعته بظفرها . رواه البخاري في الصحيح .

عن أبي نعيم عن إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن مجاهد .

وأخبرنا أبو علي الروذباري ، ثنا أبو بكر بن داسة ، ثنا أبو داود ، ثنا النفيلي ، ثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة رضى الله عنها قالت : قد كان يكون لإحدانا الدرع فيه تحيض وفيه تصيبها الجنابة ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصعه بريقها ، وهذا في الدم اليسير الذي يكون معفوا عنه . فأما الكثير منه فصحيح عنها أنها كانت تغسله وذلك يرد في موضعه إن شاء الله تعالى .

ثم قد روي عن سلمان الفارسي ما أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ أخبرني محمد بن عبد الله الشافعي حدثني إسحاق بن الحسن ، نا مسلم يعني ابن إبراهيم ، ثنا شعبة عن حماد عن عمرو بن عطية عن سلمان قال : إذا حك أحدكم جلده فلا يمسحه بريقه فإنه ليس بطاهر . قال فذكرت ذلك لإبراهيم فقال : امسحه بماء . وإنما أراد سلمان رضى الله عنه والله أعلم أن الريق لا يطهر الدم الخارج منه بالحك . (١)

وأما المسألة الثانية وهي اشتراط الماء لطهارة الحدث فتكاد تكون إجماعية . قال الغزالي في الوسيط طهارة الحدث مخصوصة بالماء بالإجماع . (٢)

(١) البيهقي ج ١ ص ١٣-١٤

(٢) راجع المجموع للنووي ج ١ ص ٩٣



وقال ابن المنذر في الاشراف وكتاب الاجماع : أجمع أهل العلم على أنه لا يجوز الوضوء بماء الورد والشجر والعصفور وغيره مما لا يقع عليه اسم ماء. (١)  
وقال ابن رشد الحفيد : الأصل في وجوب الطهارة بالماء قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به . وقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا. (٢)  
هذا وما ذكره المصنف من اغتفار التغير بالتراب والحماة والسبخة والخز ونحو ذلك مما لا يفارق الماء غالبا ، مما اتفق علماء الأمصار عليه .

قال في البداية : وكذلك أجمعوا على أن كل ما يغير الماء مما لا ينفك عنه غالبا إنه لا يسلبه صفة الطهارة والتطهير إلا خلافا شاذا روي في الماء الاجن عن ابن سيرين وهو محجوج بتناول اسم الماء المطلق له . (٣)

وأما ما اشترطه في الماء المطهر من عدم تغير أحد أوصافه بما يفارقه غالبا فذلك هو مذهب مالك والشافعي وخالفهما أبو حنيفة إذا لم يكن التغير عن طبخ وإلا كان موافقا لهما.

قال ابن رشد الحفيد : المسألة الثانية الماء الذي خالطه زعفران أو غيره من الأشياء الطاهرة التي تنفك عنه غالبا ، متى غيرت أحد أوصافه فإنه طاهر عند جميع العلماء غير مطهر عند مالك والشافعي ومطهر عند أبي حنيفة ما لم يكن التغير عن طبخ .

وسبب اختلافهم هو خفاء تناول اسم الماء المطلق للماء الذي خالطه أمثال هذه الأشياء ، يعني هل يتناولوه أو لا يتناولوه . فمن رأى أنه لا يتناولوه اسم الماء المطلق وإنما يضاف إلى الشيء الذي خالطه فيقال ماء كذا لا ماء مطلق لم يجز الوضوء به ، إذ كان الوضوء إنما يكون بالماء المطلق . ومن رأى أنه يتناولوه اسم الماء المطلق أجاز به الوضوء .

(١) راجع المجموع للنووري ج ١ ص ٩٣  
(٢) بداية المجتهد ج ١ ص ١٨  
(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ١٨

ولظهور عدم تناول اسم الماء للماء المطبوع مع شيء طاهر اتفقوا على أنه لا يجوز الوضوء به .

ثم قال والحق أن الاختلاط يختلف بالكثرة والقلّة ، فقد يبلغ من الكثرة إلى حد لا يتأوله اسم الماء المطلق مثل ما يقال ماء الغسل وقد لا يبلغ إلى ذلك الحد وبخاصة متى تغيرت منه الريح فقط ولذلك لم يعتبر الريح قوم بمن منعوا الماء المضاف . وقد قال عليه الصلاة والسلام لأم عطية عند أمره إياها بغسل ابنته اغسلها بماء وسدر واجعلن في الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور . فهذا ماء مختلط ولكنه لم يبلغ من الاختلاط بحيث يسلب عنه اسم الماء المطلق .

وقد روى عن مالك اعتبار الكثرة في المخالطة والقلّة ، والفرق بينهما ، فأجازه مع القلّة وإن ظهرت الأوصاف ولم يجزه مع الكثرة . (١)

وأما ما غيرت النجاسة أحد أوصافه فلا خلاف في سلب ذلك لطهوريته لانتفاء الطهارة عنه ، ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص .

قال ابن رشد : واتفقوا على أن الماء الذي غيرت النجاسة إما طعمه أو لونه أو ريحه أو أكثر من واحد من هذه الأوصاف أنه لا يجوز به الوضوء ولا الطهور . (٢)

وإلى مسألة المياه التي يمكن رفع الحدث بها أشار الشيخ ماء العينين في شمس الاتفاق بقوله :

**وغير ماء غيرت نجاسة في رفعه به اختلاف ثبتوا**

(١) البداية ج ١ ص ٢١

(٢) البداية ج ١ ص ١٨

**فصل إذا تعينت النجاسة غسل محلها فإن التمسست غسل الثوب كله . ومن شك في إصابة النجاسة نضم ، وإن أصابه شيء شك في نجاسته فلا نضم عليه . ومن تذكر النجاسة وهو في الصلاة قطع ، إلا أن يخاف خروج الوقت . ومن صلى بها ناسيا وتذكر بعد السلام أعاد في الوقت .**

ذكر المصنف في هذا الفصل عدة مسائل :

المسألة الأولى هي أن النجاسة إما أن يعرف موضعها بالتحديد فالواجب حينئذ غسل ذلك المحل فقط .

المسألة الثانية أن تتيقن إصابتها لجزء من الثوب أو البدن أو المكان مع جهل محله بالتحديد ، والواجب حينئذ تعميم الغسل لذلك الشيء . والأصل في ذلك القاعدة المشهورة التي ذكر الأصوليون أنها من جملة القواعد التي عليها مدار الفقه وهي أن اليقين لا يرفع بالشك . قال في المراقي :

**قد بنى الفقه على رفع الضرر وأن ما يشق يجلب الوطر**

**ونفى رفع القطع بالشك .....**

ومن أدلة هذه القاعدة ما أورده البيهقي في سننه الكبرى تحت عنوان باب لا يزول اليقين بالشك :

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه أنا بشر بن موسى ثنا الحميدي ثنا سفيان أنا الزهري أخبرنا سعيد بن المسيب وعباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد قال : شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يخیل إليه الشيء في الصلاة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينتقل حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا رواه البخاري في الصحيح عن علي بن المديني وغيره . ورواه مسلم عن عمرو النلقدي وغيره كلهم عن سفيان بن عيينة .



أخبرنا أبو طاهر الفقيه ، ثنا أبو عثمان عمرو بن عبد الله البصري نا محمد بن عبد الوهاب ، أنا خالد بن مخلد نا محمد بن جعفر ، حدثني سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا وجد أحدكم في بطنه الريح فخير إليه أنه خرج منه شيء فلا يخرج حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً . مخرج في كتاب مسلم من حديث جرير بن عبد الحميد عن سهيل بن أبي صالح . وقال في الحديث فلا يخرج من المسجد .

وأخبرنا أبو الحسين بن بشران ببغداد . ثنا إسماعيل بن محمد الصفار ثنا سعدان بن نصر ثنا معاذ بن معاذ عن أشعث عن الحسن أنه قال : فإذا شككت في الحدث وأيقنت الوضوء فأنت على وضوئك وإذا شككت في الوضوء وأيقنت بالحدث فتوضأ . (١)

المسألة الثالثة مما اشتمل عليه هذا الفصل :

هي أن من شك في إصابة النجاسة له لزمه النضح ، ومن أدلة هذه المسألة ما أخرجه البيهقي في سننه تحت عنوان : باب الانتضاح بعد الوضوء لرد الوسواس .

أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي ثنا أحمد بن سيار ثنا أحمد بن كثير ثنا سفيان عن منصور عن مجاهد عن سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بال توضأ وينتضح ، كذا رواه الثوري ومعمّر وزائدة عن منصور . ورواه شعبة كما أخبرنا أبو الحسن المقرئ ، ثنا الحسن بن محمد بن اسحاق ثنا يوسف بن يعقوب ، ثنا حفص بن عمرو ، ثنا شعبة عن منصور عن مجاهد عن رجل يقال له الحكم أو أبو الحكم من ثقيف عن أبيه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم أخذ حفنة من ماء فانتضح بها . وكذلك رواه وهيب عن منصور . ورواه أبو عوانة وروح بن القاسم وجرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد عن الحكم بن سفيان مسنداً ولم يذكروا أباه .

قال أبو عيسى سألت محمدا يعني ابن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال : الصحيح ما روى شعبة ووهيب وقالوا عن أبيه ، وربما قال ابن عيينة في هذا الحديث عن أبيه . وبعد أن سرد البيهقي عدة روايات لهذا الحديث قال أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله الجرفي ببغداد ثنا حمزة بن محمد بن العباس ، ثنا أحمد بن الوليد الفحام ، نا كثير بن هشام ، نا الفرات عن الأعمش عن سعيد عن جبير أن رجلا أتى ابن عباس فقال أني أجد بللا إذا قمت أصلي فقال ابن عباس : انضح بكأس من ماء ، وإذا وجدت من ذلك شيئا فقل هو منه فذهب الرجل فمكث ما شاء الله ثم أتاه بعد ذلك فزعم أنه ذهب ما كان يجد من ذلك . (١)

ومن أدلتها أيضا ما رواه مالك عن هشام بن عروة عن زبيد بن الصلت أنه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب إلى الجرف فنظر فإذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال : والله ما أراني إلا احتلمت وما شعرت وصليت وما اغتسلت قال : فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه ونضح ما لم ير ، وأذن أو أقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكنا (٢).

ومن أدلة النضح للمشكوك في نجاسته أيضا ما رواه مالك في موطنه عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام فأكل منه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصلي لكم قال أنس : فقمنا إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضحته بماء فقام عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصففت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى لنا ركعتين ثم انصرف .

قال الزرقاني في شرحه لهذا الحديث بعد أن ذكر عن إسماعيل القاضي أن النضح هنا لتلين الحصى لا لتطهيره قال غيره النضح طهور لما شك فيه لتطيب النفس ، كما قال : اغسل ما رأيت وانضح ما لم تر .

---

(١) البيهقي ج ١ ص ١٦١-١٦٢.

(٢) الموطأ ج ١ ص ٦٩

وقال أبو عمر ثوب المسلم محمول على الطهارة حتى تتيقن النجاسة ، فالنضح الذي هو الرش لقطع الوسوسة فيما شك فيه .

وقال الباجي : الظاهر أنه إنما نضحه لما خاف أن يناله من النجاسة لأنهم كانوا يلبسونه ومعهم صبي فطم . (١)

المسألة الرابعة : هي أن من أصابه شيء شك في نجاسته فإنه لا نضح عليه . وهذه المسألة جزئية من القاعدة المتقدمة وهي أن اليقين لا يرفع بالشك .

المسألة الخامسة : هي أن من تذكر النجاسة وهو في الصلاة قطع إلا أن يخاف خروج الوقت . وسبب ذلك أن إزالة النجاسة شرط في صحة الصلاة ، مع الذكر والقدرة على أصح المذاهب وأقواها دليلاً . وما دام الأمر كذلك فالمتذكر للنجاسة وهو في الصلاة لا يخلو حاله من أحد أمرين : إما أن يكون الوقت متسعاً بقدر ما يقوم بالشرط مع عدم فوات وقت الصلاة ، وفي هذه الحالة حكمه القطع إعمالاً لمقتضى المذهب السابق . وإما أن يكون الوقت غير متسع فحكمه الاستمرار عملاً بنفس المذهب فهو في كلتا الحالتين مطبق لمقتضى المذهب الأقوى دليلاً .

وأدلة هاته المسألة راجعة إلى أدلة هذا المذهب لأنها متفرعة عنها ومبنية عليها .



المسألة السادسة : من صلى بالنجاسة ناسيا فعليه الإعادة في الوقت . وهذه الفرعية أيضا تطبيق للمذهب الذي ذكرنا أن أدلته أقوى من غيرها وهو اشتراط الطهارة للصلاة بقيد الذكر والقدرة . وبما أن أحد القيدین هنا منتف وهو الذكر فإن المالكية لم يحكموا ببطلان هذه الصلاة ، ولكنهم طلبوا إعادتها في الوقت وذلك لسببين : أحدهما مراعاة أدلة القائلين باشتراط طهارة الخبث للصلاة من غير تقييد بالذكر قياسا على طهارة الحدث . ومعلوم أن من أصول المالكية مراعاة الخلاف. والسبب الثاني هو أن الذكر الذي جعلناه قيدا في اشتراط الطهارة لم ينتف بالكلية ما دام التذكر حصل والوقت لا يزال باقيا .

## فصل فرائض الوضوء سبعة : النية ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين إلى المرفقين ، ومسح الرأس ، وغسل الرجلين إلى الكعبين ، والدلك ، والفور .

ذهب المالكية إلى أن فرائض الوضوء سبع (١) وهي التي ذكرها المؤلف أما أربعة منها فهي محل اتفاق من العلماء ، فقد وافق المالكية غيرهم من العلماء على القول بوجوبها لثبوتها بالنص وهي غسل الوجه ، واليدين إلى المرفقين ، ومسح الرأس ، وغسل الرجلين . مع أن في كيفية الفرض في الرجلين خلاف . فالجمهور على فرضية الغسل ، وثم قول يأخذ من قراءة الخفض أن اللازم فيهما المسح وإن كان الغسل أكمل .

أما الثلاثة الأخر التي ذهب المالكية إلى أنها فرض فهي النية ودليلهم على إيجابها حديث : إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى . الخ . والبعض يرى أيضا أن آية الوضوء تضمنت النية لأن قوله تعالى : يا أيها الذي آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ، معناه إذا أردتم القيام إلى الصلاة .

والفرض الثاني هو الدلك ومعناه إمرار اليد أو ما ينوب عنها على العضو المغسول ، ودليل المالكية فيه أن الغسل لغة لا يقال إلا لما اشتمل على ذلك في الأبدان أو عرك في الشعر والثياب ، كما أن من أدلتهم عليه أيضا استمرار العمل بذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم حيث لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه وضوء بدون ذلك ومعلوم أن فعله صلى الله عليه وسلم هنا يعتبر مبينا لآية الوضوء ، والفعل المبين له حكم المبين .

وعليه فإن الأفعال الواردة في ذلك محمولة على الوجوب إلا لدليل لأن المبين واجب .

الفرض الثالث الموالة مع الذكر والقدرة .

---

(١) إذا قدم المعدود وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة المعروفة في العدد من إلحاق التاء بالذكر وحذفه من المؤنث كما يجوز العكس راجع الصباني ج ٤ ص ٣٨ .

ودليل المالكية هو أن الفعل هكذا عرف في الشرع ولم يعرف مفرقا ، فالوضوء في نظرهم عبادة مترابطة الأجزاء مثل الصلاة التي اتفق الكل على وجوب ترابط أجزائها.

**وسننه غسل اليدين إلى الكوعين عند الشروع ، والمضمضة ، والاستنشاق والاستنثار ، ورد مسح الرأس ، ومسح الأذنين ، وتجديد الماء لهما والترتيب بين الفرائض .**

ذهب المالكية إلى أن هذه المسائل من سنن الوضوء ، فهم يرون أن حد السنة يشملها . وحدها هو ما ذكره صاحب المراقي بقوله :

**وسنة ما أحمد قد واطبا عليه والظهور فيه وجبا .**

هذا ولم يوجب المالكية هذه الأفعال وإن ثبتت من فعله صلى الله عليه وسلم ، أو قوله ، أو هما معا . جمعا بين ما ورد من ذلك مع آية الوضوء . فجعلوا الأمر الوارد في هاتيه الأشياء والفعل الدال على مطلوبيتها إنما يدلان على السنية ، لأن آية الوضوء في نظرهم وإن لم تكن نصا في حصر واجبات الوضوء فقريبة من ذلك . لا تمكن الزيادة على ما ذكر فيها إلا لدليل قوي جدا يعتبر أقوى من دلالة الآية على الحصر .

ولذلك ذهبوا إلى أن المسائل الثلاث (١) التي جعلوها من فرائض الوضوء دلت عليها آية الوضوء وإن لم تكن دلالتها عليها صريحة مثل صراحة دلالتها على الفرائض الأربع الآخر .



ومن نسي فرضاً من أعضائه فإن تذكره بالقرب فعله وما بعده ، وإن طال فعله وحده ، وأعاد ما صلى قبله . وإن ترك سنة فعلها ، ولا يعيد الصلاة . ومن نسي لمعة غسلها وحدها بنية ، وإن صلى قبل ذلك أعاد . ومن تذكر المضمضة والاستنشاق بعد أن شرع في الوجه فلا يرجع إليهما حتى يتم وضوءه .

إن المالكية يرون أن الإتيان بفرائض الوضوء على حسب ترتيبها الذكرى في الآية سنة . قائلين إن ذكر مسح الرأس قبل غسل الرجلين يدل على الاهتمام بهذا الترتيب ، كما أن السنة الفعلية والقولية التزمت المنهج نفسه . وبناء على ذلك فهم يرون أن من نسي فرضاً من أعضائه وذلك طبعاً يستلزم الإخلال بالترتيب ، فإنه عندما يفعل هذا الفرض الذي نسيه ينقسم حاله إلى قسمين : لأنه إما أن يتذكر الفرض المنسي بالقرب أو بالبعد . فإن تذكره بالقرب فعله وفعل ما بعده حفاظاً واستدراكاً لسنة الترتيب . وإن لم يتذكره إلا بعد طول لم يطالبوه بفعل ما بعده لاجتماع سببين لعذره في الإخلال بسنة الترتيب هما : النسيان وطول المدة .

وبما أن المالكية يرون أن الترتيب بين سنن الوضوء وفرائضه أو الترتيب بين سننه فيما بينها فضيلة ، لا يكلفون من أخل بها نسياناً بتداركها ، لأن المسألة لا تتجاوز الندبية ، فمجرد النسيان كاف في سقوطها .

كما أن من أصول المالكية أن من شرع في فرض من أجزاء الصلاة أو الوضوء لا يجوز له الرجوع عنه إلى سنة أو ندب لوجوب إتمام ذلك الفرض الذي شرع فيه ولذلك منعوا من تذكر السورة بعد أن ركع من رجوعه إلى القيام ليقرأ السورة ، بل جعلوا رجوعه إليها مبطلاً .

أما حكم من صلى ناسيا غسل عضو من أعضاء وضوئه التي يجب غسلها أو ناسيا سنة من سنن وضوئه فهو وجوب الإعادة بالنسبة لنسيان الفرض لأن الوضوء بدونه غير مجزئ ، فهو كمن لم يتوضأ رأسا .

وأما من صلى بوضوء نسي سنة من سننه فهو وإن كان مطالبا بتدارك تلك السنة لما يستقبل لا يطالب بإعادة ما صلى قبل ذلك لأن الوضوء الذي صلى به مجزئ، وإن كان ناقص الكمال ، كما أن النسيان وإن لم يقبل عذرا في سقوط غسل العضو الفرض فهو عذر في سقوط سنية هذا الفعل المنسي فيما مضى وإن كان مطلوب التدارك فيما يأتي .

أما نسيان اللمعة فهم وإن أعطوه حكم نسيان العضو في وجوب الغسل والنية ، فلم يعطوه حكمه في طلب إعادة ما بعده ، لأن تارك اللمعة عندهم وإن كان وضوؤه ناقصا لم يقع منه إخلال بالترتيب وإنما وقع منه إخلال بكمال المغسول .

**ونفضائه : التسمية ، والسواك ، والزائد على الغسلة الأولى في الوجه واليدين ،  
وبداية بمقدم الرأس ، وترتيب السنن ، وقلة الماء على العضو ، وتقديم  
اليمنى على اليسرى .**

جعل المالكية هذه المسائل من المستحبات ولم يرفعوها إلى درجة السنن لأن أدلة  
مطلوبتها في نظرهم لم توصلها إلى درجة السنية التي قدمنا ما يدل عليها عندهم.



**ويجب تخليل أصابع اليدين ويستحب في أصابع الرجلين ، ويجب تخليل اللحية الخفيفة في الوضوء دون الكثيفة ويجب تخليها في الغسل ولو كانت كثيفة .**

فرق المالكية بين أصابع اليدين والرجلين فأوجبوا التخليل في أصابع اليدين لانفراجها ، وجعلوه مستحبا في أصابع الرجلين لتراسها حتى كأنها عضو واحد ، ومراعاة أيضا للقول بالمسح في الرجلين وإن كان مخالفا لمذهب الجمهور لأن المالكية من أصولهم كما هو معلوم مراعاة الخلاف .

وكما فرق المالكية بين التخليل لأصابع اليدين وأصابع الرجلين ، فرقوا في حكم تخليل اللحية في الوضوء والغسل فجعلوه مطلوبا في الغسل سواء كانت اللحية كثيفة أو خفيفة - لندرة الغسل بالمقارنة مع الوضوء ولورود الأمر فيه بخصوصه ، وذلك ما خرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد من أنه صلى الله عليه وسلم قال : تحت كل شعرة جناة فانقوا البشرة وبلوا الشعر - بينما جعلوه في الوضوء مطلوبا في الخفيفة دون الكثيفة لأن الخفيفة كأنها لخفتها لم تستر محل الفرض ولم تغطه نهائيا . وأما الكثيفة فلم يطالبوا بتخليها في الوضوء لأنها لكثافتها غطت محل الفرض فقام غسلها مقام غسله ، ومراعاة لمشقة تكرار تخليها في كل وقت .

واستدل صاحب منتقى الأخبار لعدم مطلوبية التخليل في الكثيفة بحديث البخاري حيث قال :

باب في أن إيصال الماء إلى باطن اللحية الكثة لا يجب فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه توضأ فغسل وجهه فأخذ غرفة من ماء فتمضمض بها واستنشق إلى آخر الحديث

ففي صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ، رواه البخاري .

قال الشوكاني والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على عدم وجوب إيصال الماء إلى باطن اللحية ، إذ قد علم أنه صلى الله عليه وسلم كان كث اللحية وأن الغرفة الواحدة وإن عظمت لا تكفي غسل باطن اللحية الكثّة مع غسل جميع الوجه ، فعلم أنه لا يجب (١) .

**فصل نواقض الوضوء أحداث وأسباب . فالأحداث : البول ، والغائط ، والريم ، والمذى ، والودى .**

**والأسباب : النوم الثقيل ، والإغماء ، والسكر ، والجنون ، والقبلة ، ولمس المرأة إن قصد اللذة أو وجدها ، ومس الذكر بباطن الكف أو بباطن الأصابع .**

قسم المالكية نواقض الوضوء إلى أحداث وأسباب . ويعنون بالحدث ما كان ناقضا بنفسه، ويعنون بالأسباب ما كان وسيلة لحصول الحدث أو مظنة لذلك .

فأما الأحداث فذكروا منها البول ، والغائط ، والريح ، والمذى ، والودى ، ونقض الوضوء بهذه الأشياء محل اتفاق بين العلماء .

قال الشيخ ماء العينين :

**متفق ينقضه ريم وبول وغائط مذى منى ودى أقول**

وأما الأسباب فهي عندهم النوم الثقيل والإغماء والسكر والجنون . وهذه المسائل الأربع ترجع إلى معنى واحد هو علة النقض بها . وذلك المعنى هو تغطية العقل وستره بحيث يمكن لصاحبه أن يقع منه ناقض وهو لا يشعر .

قال في بداية المجتهد : وينبغي أن يعلم أن جمهور العلماء أوجبوا الوضوء من زوال العقل بأي نوع كان من قبل إغماء أو جنون أو سكر وهؤلاء كلهم قاسوه على النوم ، اعني أنهم رأوا أنه إذا كان النوم يوجب الوضوء في الحالة التي هي سبب للحدث غالبا وهو الاستئصال فاحرى أن يكون ذهاب العقل سببا لذلك (١)

وأما الوضوء من النوم الذي قلنا إنه هو أصل هذه المسائل التي قيسَت عليه فإن الجمهور أوجبوا الوضوء من كثيره ، وأسقطوه من القليل ، جمعا بين الآثار الواردة في ذلك لأن الجمع بين النصوص واجب ما أمكن إليه سبيل .

قال في المراقي :

### والجمع واجب متى ما أمكن ..... الخ

فلا يصار إلى الترجيح إلا بعد العجز عن الجمع ، ولأن النوم الكثير هو الذي تحصل معه العلة الموجبة للنقض وهي تغطية العقل كما أسلفنا .

ومن الأسباب الموجبة للوضوء عند المالكية كما ذكر المصنف : القبلة ، ولمس المرأة إن قصد اللذة أو وجدها ، ومس الذكر بباطن الكف أو بباطن الأصابع .

وإنما جعلنا هذه الأشياء من الأسباب لأنها وإن وجب الوضوء بمجرد ما ولو لم يخرج بسببها شيء من المذى إلا أن الأصل في وجوب الوضوء منها هو ما يخشى من أن تكون اللذة قد حركت المذى عن موضعه وأخرجته إلى قناة الذكر من غير أن يشعر الشخص بذلك .

وأما أدلة وجوب الوضوء من هذه الأشياء فإن القائلين بوجوب الوضوء من قبلة المرأة ولمسها باليد يرون أن قوله تعالى : أو لامستم النساء . يعني بها اللمس باليد لا الجماع . إلا أن البعض منهم ومنهم المالكية يرونها من العام الذي أريد به الخاص ، فيشترطون اللذة أو قصدها ، جمعا بينها وبين ما ورد من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلمس عائشة عند سجوده بيده ، وربما لمستته .

وأما الوضوء من مس الذكر بباطن الكف أو بباطن الأصابع كما ذكره المصنف فإن الأصل فيه ما خرجه مالك في موطاه من حديث بسرة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ .

وإنما خص المالكية بباطن الكف والأصابع بذلك نظرا إلى أن ذلك مظنة اللذة دون غيره .



**ومن شك في حدث وجب عليه الوضوء إلا أن يكون موسوساً فلا شيء عليه .**

الأصل في وجوب الوضوء بذلك القاعدة الأصولية التي ذكروا أنها من القواعد التي يدور عليها الفقه وهي : عدم رفع القطع بالشك . كما قال في المراقي معددا هذه القواعد:

### **ونفى رفع القطع بالشك ..... الخ**

والغريب أن هذه القاعدة وإن كانت محل اتفاق بين جمهور الفقهاء وخاصة المالكية والشافعية ، اختلفت المالكية والشافعية في اعمالها هنا . فاستدل بها المالكية لإيجاب الوضوء جاعلين أن إيجاب الوضوء على الشخص ثابت يقينا لا تبرأ الذمة منه إلا بيقين، بينما استدل الشافعية بالقاعدة نفسها على عدم إيجاب الوضوء جاعلين أن الوضوء تحقق فلا يرتفع بشك طارئ .

قال البناني : وبالجمله فهما يقينان : يقين الطهارة قبل الشك وهو دافع للحدث المشكوك فيه ، ويقين عمارة الذمة وهو دافع للطهارة المشكوك فيها .

فمذهب الشافعية على الأول ، ومذهبنا على الثاني وهو الراجح ، فإن اليقين الذي دفعوا به الشك قد ارتفع ، وما بقي إلا استصحابه والاستصحاب أمره ضعيف . واليقين الذي رفعنا به الطهارة المشكوك لم يرتفع لا عند الشك ولا قبله ولا بعده فكان الراجح هو مذهبنا. (١)

**ويجب عليه غسل الذكر كله من المذى ولا يغسل الانثيين والمذى هو الماء الخارج عند الشهوة الصغرى بتفكر أو نظر أو غيره .**

الأصل في هذه المسألة حديث علي بن أبي طالب رضى الله عنه وفتيا عمر وابنه عبد الله رضى الله عنهما .

أخرج الجميع مالك في موطنه تحت عنوان الوضوء من المذى ونصه :

حدثني يحيى عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الأسود أن علي بن أبي طالب أمره أن يسأل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذى ماذا عليه ، قلل علي فإن عندي ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا أستحي أن أسأله . قلل المقداد : فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : إذا وجد ذلك أحدكم فليتوضأ فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة .

وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال إنني لأجده ينحدر مني مثل الخريزة ، فإذا وجد ذلك أحدكم فليغسل ذكره وليتوضأ وضوءه للصلاة . يعني المذى .

وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم عن جندب مولى عبد الله بن عياش أنه قال سألت عبد الله بن عمر عن المذى فقال إذا وجدته فاغسل فرجك وتوضأ وضوءك للصلاة . (١)

فصل لا يحل لغير المتوضئ صلاة ، ولا طواف ، ولا مس نسخة القرآن العظيم ، ولا جلدها ، لا بيده ولا بعود ونحوه إلا الجزء منها لمتعلم فيه ، ولا مس لوح القرآن العظيم على غير الوضوء إلا لمتعلم فيه أو معلم يصححه . والصبي في مس القرآن كالكبير والإثم على منأوله له . ومن صلى بغير وضوء عامدا فهو كافر والعياذ بالله .

لاخلاف بين المسلمين في اشتراط الطهارة من الحدث للصلاة كما لاخلاف بينهم في حرمة الدخول في الصلاة دون هذا الشرط . قال في بداية المجتهد : فاما الدليل على وجوبها فالكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق . الآية . فإنه اتفق المسلمون على أن امثال هذا الخطاب واجب على كل من لزمته الصلاة إذا دخل وقتها .

وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام : لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول وقوله عليه الصلاة والسلام : لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ . وهذان الحديثان ثابتان عند أئمة النقل .

واما الاجماع فإنه لم ينقل عن أحد من المسلمين في ذلك خلاف ، ولو كان هناك خلاف لنقل ، إذ العادات تقتضي ذلك (١) .

بل يحكم بكفر من جحد وجوب هذا الشرط واستحل الاقدام على الصلاة بدونه ، لأن جاحد المعلوم بالضرورة من الدين كافر .

قال في المراقي :

عليه مما علمه قد وقعا  
ومثله المشهور في القوي  
إن قدم العهد بالإسلام السلف

والكافر الجاحد ما قد اجمعا  
عن الضرورة من الديني  
إن كان منصوما وفي الغير اختلف

وقال الشافعي في الرسالة :

فإن قال قائل هل يفترق معنى قولك حجة قيل له إن شاء الله نعم فإن قال فابن ذلك. قلنا  
أما ما كان نص كتاب بين أو سنة مجتمع عليها فالعذر فيها مقطوع ولا يسع الشك في  
واحد منهما ومن امتنع من قبوله استتيب . (١)

وأما من أقر بالوجوب ولم يمتثل فهو فاسق لا كافر الا على القول بكفر تارك الصلاة  
عمدا وإن أقر بوجوبها .

وما ذكره المصنف من اشتراط الطهارة في الطواف هو ما ذهب إليه المالكية  
والشافعية، مستدلين بقوله عليه الصلاة والسلام لأسماء بنت عميس : اصنعي ما يصنع  
الحاج غير ألا تطوفي بالبيت . لأنها حائض وهو حديث صحيح .

ومن حجتهم أيضا ما روي من أنه صلى الله عليه وسلم قال : الطواف بالبيت صلاة إلا  
أن الله أحل فيه النطق فلا ينطق إلا بخير .

وذهب أبو حنيفة والثوري إلى أن الطهارة ليست من شروط صحة الطواف ، وإن كانت  
سنة من سننه . فأبو حنيفة يرى أن من طاف على غير وضوء عامدا يجزئه طوافه إلا  
أنه تستحب له الإعادة وعليه دم .

وفرق أبو ثور بين العلم وغيره فقال : إن طاف ناسيا لعدم طهره أجزاءه وإلا لم يجزئه .  
وحجة هؤلاء في عدم إلزامية الطهر القياس على السعي حيث أجمع العلماء على عدم  
إلزامية الطهر فيه . قالوا وليست كل عبادة يشترط فيها الطهر من الحيض تشترط فيها  
الطهارة من الحدث . فالصوم مثلا لا يصح من الحائض ولا يشترط فيه الطهر من  
الحدث اتفاقا . (٢)

---

(١) الرسالة ص ٤٦٠  
(٢) راجع بداية المجتهد ج ١ ص ٢٧٣



وأما ما ذكره المصنف من حرمة مس المصحف على غير المتوضئ فالأصل فيه ما ذكره مالك في موطنه حيث قال : الأمر بالوضوء لمن مس القرآن . حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن لا يمسه القرآن إلا طاهر . قال مالك ولا يحمل أحد المصحف بعلاقته ولا على وسادة إلا وهو طاهر ، ولو جاز ذلك لحمل في خبيثته .

ولم يكره ذلك لأن يكون في يدي الذي يحمله شيء يدنس به المصحف ، ولكن انما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر إكراما للقرآن وتعظيما له .

قال مالك أحسن ما سمعت في هذه الآية : لا يمسه إلا المطهرون ، إنما هي بمنزلة هذه الآية التي في عبس وتولى قول الله تبارك وتعالى كلا انها تذكرة فمن شاء ذكره في صحف مكرمة مرفوعة مطهرة بأيدي سفرة كرام برره (١)

قال ابو عمر بن عبد البر : أجمع فقهاء الأمصار الذين تدور عليهم وعلى أصحابهم الفتوى بأن المصحف لا يمسه إلا الطاهر . وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم ، والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وأبي عبيد . وهؤلاء أئمة الرأي والحديث في أعصارهم .

وروى ذلك عن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وطاووس والحسن والشعبي والقاسم بن محمد وعطاء . وهؤلاء من أئمة التابعين بالمدينة المنورة ومكة المكرمة واليمن والكوفة والبصرة . (٢)

(١) الموطأ ج ١ ص ٢٠٣ - ٢٠٤

(٢) الاستنكار ج ٨ ص ١٠

**فصل يجب الغسل من ثلاثة أشياء : الجنابة والحيض والنفاس . فالجنابة قسمان :**  
**أحدهما خروج المني بلذة معتادة في نوم أو يقظة بجماع أو غيره ، والثاني مغيب**  
**الحشفة في الفرج . ومن رأى في منامه ، كأنه يجامع ولم يخرج منه منى فلا شيء**  
**عليه ومن وجد في ثوبه منيا يابساً لا يدري متى أصابه اغتسل وأعاد ما صلى من**  
**آخر نومة نامها فيه .**

تكلم المصنف في هذا الفصل على أربع مسائل (١) .

المسألة الأولى : وجوب الغسل من ثلاثة أشياء : الجنابة ، والحيض ، والنفاس .  
وجوب الغسل من هذه الأشياء إجماعي لا خلاف فيه بين جميع أهل العلم للنصوص  
الثابتة في ذلك ، قال الله تعالى في حق الجنب وإن كنتم جنبا فاطهروا (الآية) وأما  
الحيض والنفاس فقال ابن حزم في المحلى مسألة : وانقطاع دم الحيض في مدة الحيض  
ومن جملته دم النفاس يوجب الغسل لجميع الجسد والرأس وهذا إجماع متيقن ، من  
خالفه كفر عن نصوص ثابتة وبالله تعالى نتأيد (٢) .

المسألة الثانية : قسم المؤلف الجنابة إلى قسمين :

القسم الأول : ما كان بسبب خروج المني بلذة معتادة بجماع أو غيره ، في يقظة أو  
نوم ، وهذا القسم لم يقع خلاف بين العلماء قديما ولا حديثا في إيجابه الغسل .

القسم الثاني : مغيب الحشفة في الفرج دون إنزال وهذا القسم روي عن بعض علماء  
الصدر الأول القول بعدم إيجاب الغسل به ، وأنه إنما يوجب الوضوء محتجا بحديث  
إنما الماء من الماء ، إلا أن من هؤلاء من روى عنه الرجوع عن هذا المذهب إلى

---

(١) قال ابن مالك : ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما أحاده مذكور

في الضد جرد والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الأكثر

(٢) المحلى لابن حزم ج ٢ ص ٢٥

مذهب الجمهور . وذهب جمهور علماء الصدر الأول إلى إيجاب الغسل بسببه مستثنين  
بحديث ، إذا قعد بين شعبها الأربع والزق الختان بالختان فقد وجب الغسل أخرجه  
البخاري ومسلم . وذهب الشافعي إلى أن قوله تعالى ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى  
تغتسلوا حجة في ذلك . قال لأن العرب تسمى الجماع وإن لم يكن معه إنزال جنباً .

قال النووي بعد أن ذكر أدلة المسألة وما روى فيها : ومقصودي بذكر هذه الأدلة بيان  
أحاديث المسألة والجمع بينها وإلا فالمسألة مجمع عليها (١) .

وذهب ابن العربي في القبس إلى أن التشريع وقع أولاً باقتصار وجوب الغسل على من  
خرج منه المنى ، وفي ذلك ورد حديث أبي سعيد الخدري وغيره ، من أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال : إذا اعجلت أو أقحطت فإنما عليك الوضوء ولا غسل عليك ، وإنما  
الماء من الماء . وبعد ذلك وقع التشريع بأن مجرد الجماع موجب للغسل وإن لم يترتب  
عليه خروج منى وإن هذا التشريع الأخير ثبت قرآناً وسنة ، أما القرآن فقوله تعالى لو  
لامستم النساء وأما السنة فحديث عائشة رضي الله عنها إذا التقى الختانان فقد وجب  
الغسل ، فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا . وحديثها الثاني وهو أن  
رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائشة جالسة هل يجب على الرجل غسل  
إذا التقى الختانان وإن لم ينزل ، فقال صلى الله عليه وسلم إني لأفعل أنا ذلك وهذه ثم  
نغتسل . وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا  
جلس بين شعبها الأربع ثم أجهدا فقد وجب الغسل وإن لم ينزل . ثم قال : ابن العربي  
ولقد اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في الموضوع فأرسلوا إلى عائشة رضي الله  
عنها يسألونها فأعلمتهم بالأمر على نصه ، فوقع الاتفاق وارتفع الخلاف واستقر الحكم  
في الدين ، ولا أعلم في ذلك خلافاً بين أحد من المسلمين . (٢)

ولقد ذهب أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار إلى ما ذهب إليه ابن العربي من القول بنسخ حديث : إنما الماء من الماء ، واتفاق الكافة على إيجاب الغسل بمجرد التقاء الختانين وإن لم يقع إنزال . (١)

المسألة الثالثة : أن من رأى في منامه كأنه يجمع ولم يخرج منه منى فلا شيء عليه ، وهذا مما لا خلاف فيه لأن الغسل في غير الجماع منوط اتفاقاً بخروج المنى . والأصل في ذلك ما رواه مالك في الموطأ تحت عنوان : غسل المرأة إذا رأت مثل ما يرى الرجل .

حدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، إنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الأنصاري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت فقال : نعم إذا رأت الماء . (٢)

قال أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار عند كلامه على هذا الحديث : وفي هذا الحديث والذي قبله إيجاب الغسل على النساء إذا احتلمن ورأين الماء ، حكمهن في ذلك حكم الرجال في الاحتلام إذا كان معه الإنزال . وهذا ما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء والحمد لله ، والعلماء على ذلك مجمعون فيمن وجد الماء الدافق من الرجال والنساء .

وقد روى هذا المعنى ملخصاً من أخبار الأحاد العدول مرفوعاً . رواه عبد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلب ولا يذكر احتلاماً قال يغتسل . وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولا يجد البلب قال لا غسل عليه . فقالت أم سليم المرأة ترى ذلك أعليها الغسل قال نعم إنما النساء شقائق الرجال . (٣)

---

(١) الاستذكار ج ٣ ص ٩٣

(٢) الموطأ ج ١ ص ٧٣

(٣) الاستذكار ج ٣ ص ١٢٢-١٢٣



المسألة الرابعة من مسائل هذا الفصل : هي أن من وجد في ثوبه منيا يابسا لا يسري  
مئى أصابه اغتسل وأعاد ما صلى من آخر نومة نامها فيه.

والأصل في هذه المسألة ما رواه مالك في موطنه تحت عنوان: إعادة الجنب الصلاة  
وغسله إذا صلى ولم يذكر وغسله ثوبه: حدثني يحيى عن مالك عن إسماعيل بن أبي  
حكيم أن عطاء بن يسار أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من  
الصلوات ثم أشار إليهم بيده أن امكثوا فذهب ثم رجع وعلى جلده أثر الماء.

وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن زبيد بن الصلت أنه قال : خرجت مع عمر  
بن الخطاب إلى الجرف فنظر فإذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال : والله ما أراني  
إلا احتلمت وما شعرت وصليت وما اغتسلت قال : فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه  
ونضح ما لم ير وأذن أو أقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكنا.

وحدثني عن مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب  
غدا إلى أرضه بالجرف فوجد في ثوبه احتلاما فقال : لقد ابتليت بالاحتلام منذ ولئت  
أمر الناس فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه من الاحتلام ثم صلى بعد أن طلعت الشمس.  
وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب صلى  
بالناس الصبح ثم غدا إلى أرضه بالجرف فوجد في ثوبه احتلاما فقال : إنا لما أصبنا  
الودك لانت العروق. فاغتسل وغسل الاحتلام من ثوبه، وعاد لصلاته .

وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب  
أنه اعتمر مع عمر بن الخطاب في ركب فيهم عمرو بن العاصي وإن عمر بن الخطاب  
عرس ببعض الطريق قريبا من بعض المياه فاحتلم عمر وقد كاد أن يصبح فلم يجد مع  
الركب ماء فركب حتى جاء الماء فجعل يغسل ما رأى من ذلك الاحتلام حتى أسفر فقال  
له عمرو بن العاصي أصبحت ومعنا ثياب فدع ثوبك يغسل فقال عمر بن الخطاب  
واعجبا لك يا عمرو بن العاصي لأن كنت تجد ثيابا أفكل الناس يجد ثيابا والله لو  
فعلتها لكانت سنة بل اغسل ما رأيت وانضح ما لم أر.

قال مالك في رجل وجد في ثوبه أثر احتلام ولا يدري متى كان ولا يذكر شيئاً رأى في منامه ، قال ليغتسل من أحدث نوم نامه ، فإن كان صلى بعد ذلك النوم فليعد ما كان صلى بعد ذلك النوم ، من أجل أن الرجل ربما احتلم ولا يرى شيئاً ويرى ولا يحتلم ، فإذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل ، وذلك أن عمر أعاد ما كان صلى لآخر نوم نامه ولم يعد ما كان قبله . (١)

---

(١) الموطأ بتتوير الحوالمك ج ١ ص ٦٩-٧٠

## فصل فرائض الغسل: النية عند الشروع ، والفور ، والدلك ، والعموم .

أما النية فذهب إلى اشتراطها في هذه الطهارة المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية وأبو ثور . وذهب الأحناف والثوري إلى عدم اشتراطها في هذه الطهارة . وسبب الخلاف بين الفريقين - بعد اتفاقهم على اشتراط النية في العبادات التي لا يستقل العقل بإدراك المعاني التي من أجلها وقع تشريعها - تباينهم في تصنيف الغسل من الجنابة هل يعتبر كالصلاة فهو إذا عبادة لا يستقل العقل بإدراك معانيها ، وما دام كذلك فهو تعبدى محضاً أو يعتبر كغسل النجاسة فهو وإن أمر به الشارع لا يستعصي على الذهن إدراك المعنى الذي من أجله طلب فعله كقضاء الديون ورد الودائع .

قال أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار - بعد أن ذكر مذاهب العلماء في المسألة - الصحيح في هذا الباب قول من قال لا تجزئ طهارة للصلاة إلا بنية لها وقصد إليها لأن المفترضات لا تؤدي إلا بقصد وإرادة ولا يسمى انفاعل فاعلاً حقيقة إلا بقصد منه إلى الفعل . ومحال أن يتأدى عن المرء ما لم يقصد إلى أدائه وينويه بفعله لأنه لا تكون قرينة إلا من متقرب بها قد انطوى ضميره عليها وهو الإخلاص الذي أمر الله به عباده وبالله التوفيق . (١)

وأما الموالاة فأدلة المالكية في إيجابها هي نفس الأدلة التي استدلوا بها في إيجابها في الوضوء ولقد وافق المالكية في إيجابها في الوضوء والحنابلة ولكنهم لم يوافقوهم في إيجابها في الغسل .

وأما الدلك فإن المالكية استدلوا لوجوبه بدليلين ، أحد هذين الدليلين لغوي والآخر قياسي .

فأما اللغوي فقال أبو الفرج المالكي لفظ الاغتسال يقتضي ذلك ويدل عليه لأن من لم يمر يديه ولم يزد على صب الماء لا يسميه أهل اللسان العربي غاسلا بل يسمونه صابا للماء أو منغمسا فيه . وأما الدليل القياسي فهو قياس الغسل على الوضوء في إيجاب ذلك .

قالوا فإن الله تعالى أمر الجنب بالاغتسال كما أمر المتوضئ بغسل الوجه واليدين وكما لم يكن للمتوضئ بد من إمرار يديه بالماء على وجهه ويديه فكذا جميع جسد الجنب في حكم وجه المتوضئ ويديه .

أما الفرض الرابع الذي ذكره المصنف وهو العموم فوجوبه محل إجماع من العلماء لا خلاف فيه كما نقل ابن جزى . (١)

---

(١) راجع قوانين ابن جزى ص ٤٠



**وسننه غسل اليدين إلى الكوعين كالوضوء والمضمضة والاستنشاق  
والاستنثار وغسل صماخ الأذنين وهي الثقبه الداخلة في الرأس وأما صفه  
الأذن فيجب غسل ظاهرها وباطنها .**

الأصل في سنه هذه المسائل الخمس في الغسل حديث عائشة رضي الله عنها  
الذي رواه مالك في موطئه والشيخان في صحيحيهما ونصه برواية الموطأ :  
حدثني يحيى عن مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة بدا بغسل يديه ثم توضأ  
كما يتوضأ للصلاة الخ . (١)

وحديث ميمونة الذي قالت فيه وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء يغتسل به  
فأفرغ علي يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ بيمينه على شماله فغسل مذكيره  
ثم ذلك يده بالأرض ثم مضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه  
ثلاثا ثم أفرغ على جسده ثم تتحنى من مقامه فغسل قدميه قالت فأتيته بخرقة فلم  
يردها وجعل ينفذ الماء بيده . رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي  
والنسائي وابن ماجه وأحمد بن حنبل . (٢)

فلهذين الحديثين رأى المالكية سنه هذه المسائل الخمس لدلالة الحديثين وخاصة  
حديث عائشة رضي الله عنها الدال على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يواظب على ذلك . ودليل المالكية على عدم ارتقاء هذه المسائل عن السنه إلى

---

(١) راجع الموطأ بتتوير الحوالمك ج ١ ص ٦٥

(٢) راجع للحديث وتخرجه منقلى الأخبار بشرح نيل الأوطار ج ١ ص ٣٠٩

الوجوب حديث جبير بن مطعم الذي قال فيه تذاكرنا غسل الجنابة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أما أنا فأخذ ملئ كفي فأصب على رأسي ثم أفيض بعد على سائر جسدي . رواه أحمد كما في منتقى الأخبار . قال الشوكاني رجاله رجال الصحيح . (١)

قال أبو عمر بن عبد البر في الاستنكار عند شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها في صفة اغتسال النبي صلى الله عليه وسلم من الجنابة : وهذا الحديث في وصف الاغتسال من الجنابة من أحسن ما روي في ذلك ، وفيه فرض وسنة . فأما السنة فالوضوء قبل الاغتسال وثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة من حديث عائشة وحديث ميمونة وغيرهما ، فإن لم يتوضأ المغتسل للجنابة قبل الغسل ولكنه عم جسده ورأسه ويديه وجميع بدنه بالغسل بالماء وأسبغ ذلك فقد أدى ما عليه إذا قصد الغسل ونواه لأن الله تعالى إنما افترض على الجنب الغسل دون الوضوء بقوله : ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا . وقوله وإن كنتم جنباً فاطهروا . وهذا إجماع من العلماء لا خلاف بينهم فيه والحمد لله إلا أنهم مجمعون أيضاً على استحباب الوضوء قبل الغسل للجنب تأسيساً برسول الله صلى الله عليه وسلم (٢)

وإلى ما ذهب إليه المالكية من سنية هذه الأشياء وعدم إيجابها ذهب ابن حزم مستنداً بنفس الدليل تقريباً حيث قال في المحلى : مسألة أما غسل الجنابة فيختار دون أن يجب ذلك فرضاً . أن يبدأ بغسل فرجه إن كان من جماع وأن يمسح بيده الجدار أو الأرض بعد غسله ثم يمضمض ويستنشق ويستنثر ثلاثاً ثلاثاً ثم يغمس يديه في الإناء بعد أن يغسلهما ثلاثاً فرضاً ، ولا بد أن قام من نوم والا فلا ، فيخلل أصول شعره حتى يوقن أنه قد بل الجلد ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً بيده وأن يبدأ بميامنه . وأما الفرض الذي لا بد منه فإن يغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلهما . في الماء إن كان قام من نوم وإلا فلا .

(١) منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار ج ١ ص ٣١٠

(٢) الاستنكار ج ٣ ص ٥٩-٦٠

ويغسل فرجه ان كان من جماع ثم يفيض الماء على رأسه ثم جسده بعد رأسه ولا بد . افاضة يوقن انه قد وصل الماء إلى بشرة رأسه وجميع شعره وجميع جسده . برهان ذلك قوله عز وجل : وإن كنتم جنبا فاطهروا . فكيفما أتى بالطهور فقد أدى ما افترض الله تعالى عليه . حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد هو القطان ثنا عوف هو ابن ابي جميلة ثنا ابو رجاء عن عمران هو ابن حصين قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فنذكر الحديث ، وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى الذي أصابته الجنابة إناء من ماء وقال اذهب فافرغه عليك . وانما استحبابنا ما ذكر قبل لما روينا بالسند المذكور إلى البخاري ثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا الأعمش عن سالم بن ابي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة ان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الجنابة فغسل فرجه بيده ثم ذلك بها الحائط ثم غسلها ثم توضأ وضوءه للصلاة فلما فرغ من غسله غسل رجليه .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السعدي ثنا عيسى بن يونس ثنا الأعمش عن سالم بن ابي الجعد عن كريب عن ابن عباس حدثني خالتي ميمونة قالت ادنيت لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين او ثلاثا ثم ادخل يده في الاناء ثم افرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فدلکها دلکاً شديداً ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم افرغ على رأسه ثلاث حففات ملء كفه ثم غسل سائر جسده ثم تتحنى عن مقامه فغسل رجليه ثم أتيت به بالمنديل فردده وقد ذكرنا قوله عليه السلام لأُم سلمة إنما يكفيك ان تحنكي على رأسك ثم تفيض الماء عليك فإذا بك قد طهرت . (١)

فابن حزم جعل قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا وحديث عمر ان بن حصين وحديث  
ام سلمة تدل على ان الغسل مجزئ وان لم تفعل هذه السنن وجعل حديث ميمونة دالا  
على سنية هذه الأفعال .

وقال ابن العربي في القبس إذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم فعلا يبين فيه مجملا كان  
بيانه واجبا ، ومتى كان فعله صلى الله عليه وسلم تنميما لحكم معلوم وتفصيلا لأمر  
مشروع كان فعله محمولا على الفضل ، كقوله وأقيموا الصلاة لما كان هذا قولاً مجملاً  
أو عاماً فبينه النبي صلى الله عليه وسلم بفعله أو خصصه فوق ذلك الفعل بيانا لمشكل  
فوجب امتثاله . فأما قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا ، وقوله تعالى حتى تغتسلوا فهو  
أمر بين في ذاته واضح في نفسه ، فما وقع من الزيادة عليه فهو بذلك اجر وفضل.  
يبين ذلك ويوضحه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أفتى في غسل الجنابة من سألته  
عن بعض محتملاته قال إنما يكفيك ان تحثي على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم  
تضعه بيدك ثم تفيض الماء على سائر جسدك فإذا انت قد طهرت . ولم يذكر صلى  
الله عليه وسلم الوضوء فدل على انه اجر وفضل وليس بواجب ولا فرض . (١)

وقال الباجي في منتقاه وأما المضمضة والاستنشاق فهما سنتان في الغسل . و الذي  
ذهب إليه مالك ان المضمضة والاستنشاق ليسا بواجبين في غسل الجنابة ، وبه قال  
الشافعي . وقال ابو حنيفة هما واجبان فيه . والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك ومن  
قال بقوله أن هذه طهارة تتعلق بالبدن فلم يجب فيها إيصال الماء إلى داخل الفم والأنف  
من غير نجاسة كغسل الميت . (٢)

وفي الرهوني فائدة : قال ابن العربي في الأحكام ما نصه : لما قال الله تعالى حتى  
تغتسلوا وفهم الكل منه عموم البدن ، بالغ قوم منهم ابو حنيفة فقال ان المضمضة



والاستنشاق واجبان في غسل الجنابة لأنهما من جملة الوجه وحكمهما حكم ظاهر الوجه بدليل غسلهما من الجنابة كما يغسل الخد والجبين وهي مسألة خلاف كبير قد بينا ما فيها.

واللباب منها : ان الفم والأنف باطنان حقيقة وحكما اما الحقيقة فإنك تشاهد بطونهما في أصل الخلقة ، واما الحكم فمن وجهين أحدهما ان الصائم إذا بلع ما اجتمع من الريق في فيه لا يفطر ولو ابتلعه من يده لأفطر ، الثاني أنهما لا يجبان في غسل الميت مع أنه يعم جميع البدن اهـ منه بلفظه . (١)

**وفضائله : البداية بغسل النجاسة ثم الذكر فينوي عنده ثم أعضاء الوضوء**

**مرة ثم أعلى جسده وتثليث غسل الرأس وتقديم شق جسده الأيمن وتقليل**

**الماء على الأعضاء.**

أما الأصل في مطلوبة البدء بغسل النجاسة والذكر وأعضاء الوضوء وتثليث غسل الرأس وتقديم أعلى الجسد على أسفله . فحديثا عائشة وميمونة رضي الله عنهما .

وأما استحباب تقديم الشق الأيمن من الجسد على الأيسر فيدل له حديث عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة دعى بشيء نحو الحلاب فأخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر ثم أخذ بكفيه فقال بهما على رأسه. أخرجه البخاري ومسلم . قال الشوكاني في شرحه لهذا الحديث وهذا الحديث يدل على استحباب البداءة بالميامن ولا خلاف فيه . (١)

كما يدل عليه أيضا حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعجبه التيمن في تتعله وترجله ، وطهوره ، في شأنه كله . أخرجه البخاري .

وأما الأصل في استحباب قلة الماء على الأعضاء فحديث سفينة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع ويتطهر بالمد رواه أحمد وابن ماجه ومسلم والترمذي وصححه .

قال الشوكاني في نيل الأوطار عند شرحه لهذا الحديث : الحديث يدل على كراهة الإسراف في الماء للغسل والوضوء واستحباب الاقتصاد . وقد أجمع العلماء على النهي عن الإسراف في الماء ولو كان على شاطئ النهر . (٢)

---

(١) نيل الأوطار ج ١ ص ٣٠٩

(٢) نيل الأوطار ج ١ ص ٣١٤-٣١٥

ومن نسي لمعة أو عضوا من غسله بأمر إلى غسله حين تذكره ولو بعد شهر وأعاد ما طهر قبله وإن أخره بعد ذكره بطل غسله ، فإن كان في أعضاء الوضوء وصادفه غسل الوضوء أجزاءه .

ذهب المالكية كما قدمنا إلى فرضية الفور في الغسل من الجنابة ، إلا أنهم استثنوا الناسي من ذلك لما أخرجه البيهقي في سننه من رواية عبد الله ابن مسعود من أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يغتسل من الجنابة فيخطئ بعض جسده الماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم يغسل ذلك المكان ثم يصلي . (١) وألزموا من وقع له ذلك بإعادة ما صلى في تلك الفترة ، لأن طهارته لم تتم ، إذ الغسل من فروضه كما قدمنا أن يعم سائر الجسد ، ومادامت طهارته لم تتم فقد صلى بغير طهارة ، وطهارة الحدث شرط في صحة الصلاة . وهذا الشرط غير مقيد بالذكر اتفاقا

#### ولازم من انعدام الشرط عدم مشروط لذي الضبط .

وبما أن رخصة التفريق أو العذر فيه تختص بالناسي عند المالكية فلا فرق عندهم في إبطال عمد التفريق للغسل بين من وقع منه ذلك ابتداء وبين من وقع منه بعد نسيان ، فإن كان في أعضاء الوضوء وصادفه غسل الوضوء أجزاءه . قال في المواق : ابن يونس فيجزئ غسل الوضوء فيه عن غسل الجنابة لأن الفعل فيهما واحد وهما فرضان فأجزأ أحدهما عن الآخر . (٢)

وفي الذخيرة للقرافي قال للخمى تجزئ نية الوضوء عن الغسل ويبني على المغسول ونية الغسل عن الوضوء لأن كليهما فرض طهارة . (٣)

وبنفس القول قال الشافعية ففي المذهب فإن توضأ من الحدث ثم ذكر أنه كان جنباً لو اغتسل من الحدث ثم ذكر أنه كان جنباً أجزاء ما غسل من الحدث عن الجنابة لأن فرض الغسل في أعضاء الوضوء من الجنابة والحدث واحد . (٤)

(١) المنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ١٨٤  
(٢) المواق ج ١ ص ٣١٨  
(٣) الذخيرة ج ١ ص ٣٠٨  
(٤) راجع المجموع ج ٢ ص ١٩٦

## فصل لايجل للجنب دخول المسجد ولا قراءة القرآن إلا الآية ونحوها للتعوذ

ونحوه .

استدل المالكية لمذهبهم في تحريم دخول المسجد على الجنب بما رواه أبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أحل المسجد لحائض ولا جنب ، وبما رواه ابن ماجه عن أم سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم صرحة هذا المسجد فنادى بأعلى صوته إن المسجد لا يحل لحائض ولا لجنب قال الشوكاني الحديث الأول صحيح . (١)

وأما ما ذهبوا إليه من منع قراءة القرآن على الجنب إلا الآية ونحوها فاستدلوا له بحديث علي بن أبي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقضي حاجته ثم يخرج فيقرأ القرآن ويأكل معنا اللحم ولا يحجبه وربما قال لا يحجزه من القرآن شيء ليس الجنابة رواه الخمسة . لكن لفظ الترمذي مختصر : كان يقرئنا القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً وقال حديث حسن صحيح . وهذا الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبزار والدارقطني والبيهقي وصححه أيضا ابن حبان وابن السكن وعبد الحق والبغوي في شرح السنة . (٢)

كما استدلوا أيضا بحديث ابن عمر الذي أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن . وبما رواه الدارقطني عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقرأ الحائض ولا النفساء من القرآن شيئا . (٣)

(١) راجع الشوكاني ج ١ ص ٢٨٧

(٢) راجع نيل الأوطار ج ١ ص ٢٨٣

(٣) راجع نيل الأوطار ج ١ ص ٢٨٤-٢٨٥

**ولا يجوز لمن لا يقدر على الماء البارد أن يأتي زوجته حتى يعد الآلة إلا أن يحتلم فلا شيء عليه .**

للمالكية في المسألة قولان فابن رشد يقول بالكراهة قال مصطفى الرماص وما قاله هو المعتمد . وظاهر المصنف وخليل المنع حيث عبر المؤلف هنا بعدم الجواز . وعبر خليل بالمنع فقال ومنع مع عدم ماء تقبيل متوضئ وجماع مغتسل إلا لطول . وهذه المسألة استشكل الجمع بينها مع قول المالكية في تحديد الوقت المختار للمغرب : هو مقدر بفعلها بعد شروطها مستدلين لإدراج الشروط في تحديد الوقت بكون الشروط لا تجب قبل دخول الوقت .

ومع قول أبي عمر والباقي بجواز السفر طلبا للمال ورعي المواشي في طريق يتيقن فيها انعدام الماء .

ومع قول المازري لا يلزم الرعاية والحطابين والحراثين حمل الماء فإذا دخل الوقت ولم يجدوا ماء تيمموا أي بعد الطلب وصلوا .

ومع ما ذكره الباقي عن بعض أصحاب مالك خلال شرحه لحديث الوادي من أنه يجوز للإنسان أن ينام بالليل وأن جوز أن نومه يبقى حتى يخرج وقت الصبح إذ لا يترك أمرا جائزا لشيء لم يجب عليه .

وجمع بعض علماء المالكية بين هذه المسألة والمسائل الأخرى التي ذكر المالكية لها حكما مغايرا بأن هذه المسألة الشخص فيها ممنوع من تضييع طهارة هو متلبس بها بالفعل وفي المسائل الأخرى أجازوا له ترك تحصيل ما لم يحصل بالفعل . (١)

---

(١) راجع البناني ج ١ ص ١٢٧ وكنون ج ١ ص ٢٦٢



وفي المدونة تحت عنوان في المسافر يريد ان يطأ أهله وليس معه ماء

قلت رأيت المسافر يكون على وضوء او لا يكون على وضوء أراد ان يطأ أهله او جاريته وليس معه ماء قال قال مالك لا يطأ المسافر امرأته ولا جاريته إلا ومعه ماء قال ابن القاسم وهما سواء قال فقلت لمالك فالرجل تكون به الشجة أو الجرح لا يستطيع ان يغسله بالماء أنه ان يطأ أهله قال نعم ، ولا يشبه هذا المسافر لأن صاحب الشجة يطول أمره إلى أن يبرأ ، والمسافر ليس بتلك المنزلة ، قال ابن القاسم ولم يكن محمل المسافر عندنا ولا عند مالك إلا أنه كان على غير وضوء الذي ينهاء عن الوطء . قال ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب انه قال لا يجامع الرجل امرأته بمغارة حتى يعلم ان معه ماء .

قال ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن علي بن ابي طالب وابن مسعود وابن عمرو وابي الخير المري ويحيى بن سعيد وابن ابي سلمة ومالك انهم كانوا يكرهون ذلك . (١) وفي الذخيرة للقرافي قال في الكتاب قال سحنون قلت لابن القاسم رأيت المسافر يكون على وضوء أو غير وضوء ويطأ أهله \* أو جاريته وليس معه ماء قال قال مالك لا يفعل ذلك . قال القرافي وقال الشافعي له ذلك إن كان معهما ماء يغسلان به النجاسة عن فرجيهما ، ثم قال حجبتنا ان الله تعالى أوجب الصلاة بالطهارة الكاملة مع القدرة وهما قادران فلا يتسببان في إبطالها ويرجعان إلى التيمم قياسا على من معه ماء فيهرقه ويتيمم . ولهذا قال مالك رحمه الله تعالى ليس للزوجين المتوضئين أن يقبل أحدهما الآخر إذا لم يكن معهما ماء يتوضآن به .

وقال التونسي في مسألة الكتاب لو طال عدم الماء في سفره جاز له الوطء قياسا على الجريح والفرق بينهما ان الجرح يطول برؤه غالبا بخلاف عدم الماء . (٢)

(١) المدونة ج ١ ص ٣٥-٣٦

\* لعل العبارة أبطأ أهله .

(٢) الذخيرة للقرافي ج ١ ص ٢٩٨

وهذه المسألة روى فيها عن الصحابة رضوان الله عليهم قولان . فروى عن علي  
ابن ابي طالب وابن مسعود وابن عمر انهم قالوا ليس له ذلك ، وبمثل قول هؤلاء  
قال الزهري .

وروى عن ابن عباس جوازه ، وبمثل قوله قال جابر بن زيد والحسن البصري  
وقتادة والثوري والأوزاعي ، ويقول المانعين قال مالك ، ويقول المجيزين قال  
الشافعي ، وعن احمد في المسألة روايتان كما هو الغالب عليه فيما روى فيه  
قولان للصحابة ، والمشهور عند أصحابه الجواز . وقال عطاء ان كان بينه وبين  
الماء ثلاث ليال لم يطأ زوجته وإن كان أكثر جاز له وطؤها . (١)

---

(١) راجع المجموع للنووي ج ٢ ص ٢٠٩ والمغنى لابن قدامة ج ١ ص ٢٧٨

**فصل في التيمم: ويتيمم المسافر في غير معصية والمريض لفريضة أو نافلة.**  
**ويتيمم الحاضر الصحيح للفرائض إذا خاف خروج وقتها . ولا يتيمم الحاضر**  
**الصحيح لنافلة ولا جمعة ولا جنازة إلا إذا تعينت عليه الجنازة .**

الأصل في التيمم قوله تعالى : وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إن الله كان عفوا غفورا . (١)

وقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنبا فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون . (٢)

قال ابن العربي في أحكام القرآن عند كلامه على هذه الآية من سورة المائدة :  
لا خلاف بين العلماء أن الآية مدنية كما تقدم ذكره في سورة النساء وإنها نزلت في قصة عائشة . كما أنه لا خلاف أن الوضوء كان مفعولا قبل نزولها غير متلوا . ولذلك قال علماؤنا أن الوضوء كان بمكة سنة ، معناه كان مفعولا بالسنة فأما حكمه فلم يكن قط إلا فرضا . (٣)

---

(١) سورة النساء الآية ٤٣  
(٢) سورة المائدة الآية ٦  
(٣) أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٤٧

ثم قال المسألة الثانية والخمسون في تقدير الآية ونظامها :

التقدير الأول روى عن زيد بن اسلم أنه قال في الآية تقديم وتأخير تقديره : إذا قمتم إلى الصلاة من نوم أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا .

الثاني تقديرها : إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون واستمر عليها تلاوة وتقديراً إلى آخرها .

الثالث تقديرها : إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون فاغسلوا وجوهكم وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط وتكون أو بمعنى الواو . (١)

واختار السائس أن يكون قوله تعالى : فلم تجدوا ماء فتيمموا . راجعاً إلى الأخيرين فقط، وهما المجيء من الغائط وملامسة النساء وتكون أسباب التيمم المذكورة في الآية ثلاثة على الحقيقة : المرض ، والسفر ، وفقد الماء في حالة الإقامة والصحة . ثم قال : وعلى هذا الوجه يصح أن تفهم الآية فهما خالياً من التكلف . (٢)

وقال ابن العربي في احكام القرآن عند كلامه على آية سورة النساء : قالت عائشة : كنت في مسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنت بذات الجيش ضل عقد لي . الحديث إلى آخره .

قال : فنزلت آية التيمم وهي معضلة ما وجدت لدائها من دواء عند احد . هما آيتان فيهما ذكر التيمم ، إحداهما في النساء والأخرى في المائدة ، فلا نعلم آية آية عن عائشة .

---

(١) احكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٨٠

(٢) احكام القرآن للسائس ج ٢ ص ١٠٩

وآية التيمم المذكورة في حديث عائشة النازلة عند فقد العقد ، كانت في غزوة المريسيع . قال خليفة بن خياط : سنة ست من الهجرة . وقال غيره : سنة خمس وليس بصحيح .

وحديثها يدل على أن التيمم قبل ذلك لم يكن معلوما ولا مفعولا لهم . فالله أعلم كيف كانت حال من عدم الماء وحانت عليه الصلاة ، فأحدى الآيتين مبينة والأخرى زائدة عليها ، وإحداهما سفريّة والأخرى حضريّة . ولما كان أمرا لا يتعلّق به حكم خبأه الله ولم يتيسر بيانه على يدي أحد .

ولقد عجبت من البخاري بوب في كتاب التفسير في سورة النساء على الآية التي ذكر فيها التيمم وأدخل حديث عائشة فقال : وإن كنتم مرضى أو على سفر . وبوب في سورة المائدة فقال : باب فلم تجدوا ماء ، وأدخل حديث عائشة بعينه . وإنما أراد أن يدل على أن الآيتين تحتل كل واحدة منهما قصة عائشة ، وأراد فائدة أشار لها هي أن قوله : يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا إلى هذا الحد نزل في قصة علي . وأن ما وراءها قصة أخرى وحكم آخر لم يتعلّق بها شيء منه ، فلما نزلت في وقت آخر قرنت بها .

والذي يقتضيه هذا الظاهر عندي أن آية الوضوء يذكر التيمم فيها في المائدة وهي النازلة في قصة عائشة ، وكان الوضوء مفعولا غير متلو فكمل ذكره وعقب بذكر بدله ، واستوفيت النواقض فيه ثم أعيدت من قوله وإن كنتم مرضى إلى آخر الآية في سورة النساء مركبة على قوله تعالى : ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا . حتى تكمل تلك الآية . في سورة النساء جاء بأعيان مسائلها كمال هذه . ويتكرر البيان وليس لها نظير في القرآن .

والذي يدل على أن آية عائشة هي آية المائدة أن المفسرين بالمدينة اتفقوا على أن المراد بقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة يعني من النوم وكان ذلك في قصة عائشة والله أعلم . (١)



ولقد افتتح مالك في موطنه باب التيمم بحديث عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها .  
قال أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار : وهذا الحديث عندي أصح حديث روي في  
التيمم والله أعلم . وليس في الموطأ حديث مرفوع في التيمم غير هذا وهو أصل التيمم .  
واجمع العلماء بالأمصار بالمشرق والمغرب فيما علمت أن التيمم بالصعيد عند عدم  
الماء طهور كل مسلم مريض أو مسافر وسواء كان جنباً أو على غير وضوء، ولا  
يختلفون في ذلك .

وكان عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود يقولان إن الجنب لا يطهره إلا الماء وإنه  
لا يستبج بالتيمم الصلاة أبداً لقوله تعالى : وإن كنتم جنباً فاطهروا . وقوله تعالى : ولا  
جنباً إلا عابري سبيل حتى تغسلوا . وخفيت عليهما السنة في ذلك . ولم يتعلق أحد من  
فقهاء الأمصار بقول عمر وابن مسعود في ذلك ولا ذهب إليه ، لما روى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم من حديث عمار وحديث عمران بن حصين وحديث أبي نر أنه  
عليه الصلاة والسلام أمر الجنب بالتيمم إذا لم يجد الماء ولو غاب عن الماء شهراً (١)  
قلت وإنما فرق المالكية بين الحاضر الصحيح الذي لا يجد الماء حيث أننوا له في التيمم  
للغريضة ، ولم يأننوا له في التيمم للنافلة والجنابة إلا إذا تعينت عليه . بينما جعلوا  
للمريض الذي لا يقدر على استعمال الماء والمسافر الذي لا يجد الماء أن يتيمما  
للغريضة والنافلة ، لأن الرخصة للمريض والمسافر نصية ، ولذلك لم يقع فيها خلاف  
بين علماء المذاهب الأربعة . بينما إباحة التيمم للحاضر الصحيح العادم للماء قياسية ،  
ولذلك خالف فيها الحنفية ، وقالوا لا يتيمم الحاضر إلا إذا كان مريضاً أو  
محبوساً .

وبما أن المالكية من أصولهم مراعاة الخلاف ، كما قال في المراقي :

ولمراعاة الخلاف المشتمر  
أو المراعاة لكل ما سطر

وقال ميارة في تكميله :

### **وهل يراعى كل خلف قد وجد او المراعى هو مشهور عهد**

قصرنا الرخصة هنا على الفريضة بل جاء في المدونة ان الحاضر العادم للماء يعيد اذا وجد الماء ، وفسرت بأن ذلك انما يكون حيث وقع اتهام له بالتقصير .

ومن أسباب قصر الملكية الرخصة للمقيم على التيمم للفريضة خاصة دون السنن والنوافل ان العلماء لم يجمعوا حتى بالنسبة للمسافر العادم للماء الا على الرخصة له في استباحة الفريضة بالتيمم ، واختلفوا فيما عدا ذلك .

فما دام الاصل المنصوص لم يتفق فيه الا على صلاة الفرض ، فالخلاف في غير المنصوص أقوى .

قال ابن حزم في مراتب الاجماع : واجمعوا ان المسافر سفرا يكون ثلاثة ايام فصاعدا ولا يجد ماء ولا نبیذا فإن التيمم له بالتراب الطاهر جائز في الوضوء لصلاة الفريضة خاصة.(١)

أدلة الملكية على مشروعية التيمم للحاضر الصحيح للفرض ان عدم الماء : ذهب الملكية إلى أن السفر انما ذكر في آية التيمم لأن انعدام الماء انما يكون غالبا في السفر لا في الحضر ، اذ لم تجر العادة بالاقامة والسكنى في محل لا ماء فيه . فالعلة انعدام الماء لا السفر ولا الحضر . ومعلوم اصوليا ان مفهوم المخالفة يلغى ولا يعتبر اذا كان ذكره انما وقع من اجل غلبته . فمعلوم ان قوله صلى الله عليه وسلم : لا قطع في ثمر حتى يابيه الجرين ليس المقصود منه قصر ذلك الحكم على الجرين بل لو آواه البيت او الدار لكان كذلك .

---

(١) مراتب الاجماع لابن حزم ص ٢٦

وليس المراد من قوله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين بنت مخاض ان تكون لم المعطاة في هذا العدد قد وقع بها المخاض بالفعل وانما المراد ان تكون قد اتى عليها حول ودخلت في الثاني لأنها اذا كانت كذلك كان الأغلب والأعم ان يكون بلمها مخاض.

قال في المراقي معددا الأسباب المانعة من اعتبار مفهوم المخالفة :

**او جرى على الذي غلب . . . . .**

وما كان كذلك لا يمنع من القياس اذا وجدت علة الحكم التي في الأصل في الفرع المقيس . قال في المراقي :

**ومقتضى التخصيص ليس يحظل قيسا . . . . . إلخ .**

والعلة عند المالكية هنا عدم القدرة على استعمال الماء اما لمرض يمنع ذلك او لفقد . ومعلوم ان علة الحكم قد تعم النص وقد تخصصه إلا أنها لا تخرمه قال في المراقي :

**وقد تخصص وقد تعمم لأطما لاكنما لا تخرم**

فالسفر المذكور في آية التيمم ليس مثل السفر عندهم المذكور في آية الصوم . فهناك جعلوه شرطاً في إباحة الفطر بدليل جعله في الآية قسيماً مغايراً لحالة الحضر . فإنه تعالى قال : فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر .

أما في التيمم فانما جرى ذكره على الغالب من أن الحاضر لا يعوزه الماء . (١) ومما يدل لما ذهب إليه المالكية من مشروعية التيمم للحاضر الصحيح إذا لم يجد الماء : حديث أبي هريرة قال جاء اعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انا نكون في الرمل وفينا الحائض والجنب والنفساء ، فيأتي علينا أربعة أشهر لا نجد الماء .

---

(١) راجع احكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٥٦٣

قال عليك بالتراب يعني التيمم . وفي رواية انا نكون في هذه الرمال لا نقدر على الماء ولا نرى الماء ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر . الخ

وفي رواية انا نكون بالرمل وانا نعزب عن الماء الشهرين والثلاثة وفيما الجنب والحائض فقال عليكم بالتراب . رواه احمد في مسنده والبيهقي في سننه والطبراني في الأوسط .

قال الزيلعي في نصب الراية : رواه احمد في مسنده والبيهقي في سننه وكذلك اسحاق بن راهويه في مسنده من حديث المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم قال : قال في الامام قال احمد والدارمي : المثني بن الصباح لا يساوي شيئا . وقال النسائي : متروك الحديث .

ورواه ايضا ابو يعلى الموصلي في مسنده من حديث ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب . وابن لهيعة ايضا ضعيف .

وله طريق آخر في رواية الطبراني في الأوسط ، فلقد رواه عن وكيع بن الجراح عن ابراهيم بن يزيد عن سليمان الاحول عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ، وقال لا يعلم لسليمان الاحول عن سعيد بن المسيب غير هذا . (١)

ونكر له البيهقي أيضا عدة طرق ، فإنه قال : هذا حديث يعرف بالمثني بن الصباح عن عمرو . والمثني غير قوي . وقد رواه الحجاج بن أرطاة عن عمرو الا انه خالفه في الاسناد واختصر المتن . ورواه ابو الربيع السمان اشعث بن سعيد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة . وابو الربيع السمان ضعيف . وروى من وجه آخر فيه عبد الله بن سلمة الأفتس وهو ضعيف . (٢)

(١) نصب الراية ج ١ ص ١٥٦

(٢) البيهقي ج ١ ص ٢١٦-٢١٧

قلت فالحديث اذن حسن لغيره .

قال سيد عبد الله في طلعة الأنوار :

فحسن لغيره وهو نظر  
أو الشذوذ فانجباره ابي  
من حقق الحسن وجابا لمرتضى  
والأول الصحيح عنه معتل

وحيث تابع الضعيف معتبر  
ما لم يكن بتهمة بالكذب  
هذا الذي من غمده قد انتضى  
وآخر القسمين دون الأول

ومعلوم أن الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح .

قال سيد عبد الله في طلعة الأنوار :

ودونه إن صير للترجيح

وهو في الحجة كالصحيح

فظاهر حديث أبي هريرة هذا أن هؤلاء الأعراب يقيمون تلك المدة في هذه الأرض التي لا يوجد فيها الماء . وحمل الحديث على أنهم في تلك الفترة كلها مسافرون لم تقع منهم إقامة بعيد . اللهم الا أن نجعل أهل البادية وان أقاموا في حكم المسافرين .

والغريب أن البيهقي الذي ساق حديث أبي هريرة هذا مستدلا به لإباحة تيمم الحائض والجنب إذا لم يجد الماء ، لا يرى إباحة التيمم للحاضر الصحيح إذا عدم الماء . فلعله يرى أن الأعراب الذين ورد ذكر خبرهم في حديث أبي هريرة كانوا طوال تلك المدة مسافرين أو لعله يرى أهل البادية في حكم المسافرين .

وبدل أيضا لتيمم الحاضر الصحيح إذا لم يجد الماء : حديث أبي ذر الذي قال فيه: اجتمعت غنيمة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا ذر ابد فيها ، فبدوت إلى الربذة فكانت تصيبني الجنابة فأمكت الخمس والست ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أبو ذر ، فسكت ، فقال ثكلتك أمك يا أبا ذر ، لأمك الويل ، فدعا بجارية فجاعت بعس من ماء فسترني بثوبي واستترت بالراحلة فاغتسلت ، فكانني ألقى عني جبلا .



فقال: الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين فإذا وجدت الماء فامسه جلدك فإن ذلك خير. أخرجه البيهقي ، وأحمد ، وأبو داود ، والأثرم ، والنسائي ، وابن ماجه وابن حبان ، والحاكم، والدارقطني ، بألفاظ مختلفة والمعنى واحد . وصححه أبو حاتم والترمذي وابن حبان، والدارقطني والحاكم . (١)

ووجه الدلالة من الحديث أن الظاهر من السياق أن أبا ذر كان في ضواحي المدينة ، فهو إذن مقيم في محل لا ماء فيه ، أو شبه مقيم .

وبعد كتابتي لهذا وجدت القرافي استدل بنفس الحديث عازيا نفس الاستنتاج لابن يونس. (٢)

ولقد استدل ابن العربي لمذهب المالكية القائل بجواز التيمم للفريضة للحاضر الصحيح العادم للماء بحديث البخاري ومسلم والدارقطني أن النبي صلى الله عليه وسلم سلم عليه رجل فلم يرد عليه السلام حتى تيمم في الحائط . (٣) وتبعه القرطبي في ذلك . وفي هذا الاستدلال عندي نظر ، فالمالكية لا يرون تيمم الحاضر الصحيح إذا عدم الماء للنوافل ، استقلا.

(١) راجع :

- نيل الأوطار للشوكاني ج ١ ص ٣٢٦
- سبل السلام للصنعاني ج ١ ص ١٧٤-١٧٥
- نصب الراية للزيلعي ج ١ ص ١٤٨-١٤٩
- السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٢١٧
- التاج ج ١ ص ١٢٧

(٢) راجع النخبة للقرافي ج ١ ص ٣٤٥

(٣) • أخرج الحديث البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي والشافعي ومعلوم أن ما أخرجه الشيخان هو أعلى الصحيح .

قال في طلعة الأنوار :

فما روى الحمفي فردا بهتقو

أعلى الصحيح ما عليه اتفاقا

• راجع :

- نصب الراية للزيلعي ج ١ ص ١٥١
- السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٢٠٥
- التاج الجامع للأصول ج ١ ص ١٣٠
- كوثر المعاني الدراري لابن مایا ج ٦ ص ٢٣٠-٢٣٣

ومعلوم أن الطهارة ليست واجبة لرد السلام ، بل أقصى درجاتها الاستحباب .  
ولعل ابن العربي والقرطبي يذهبان إلى ما ذهب إليه ابن رشد في البيان من أن  
ذكر الله على غير طهارة كان في أول الإسلام ممنوعا ثم نسخ المنع ، جاعلا  
الحديث وقع قبل النسخ . أو يريان أن الحاضر الصحيح من حقه أن يتيمم للسنن  
والنوافل إذا عدم الماء ، كما ذهب إليه ابن سحنون وابن عبد السلام وغيرهما من  
المالكية . إذ عدم تيمم الحاضر الصحيح للنوافل استقلالاً إذا عدم الماء ليس محل  
اتفاق بين المالكية ، وإن كان القول به هو الأشهر في مذهبهم ولذلك اقتصر عليه  
خليل في مختصره المبين لما به الفتوى في مذهب المالكية حيث قال : يتيمم نو  
مرض وسفر أبيح لفرض و نفل ، وحاضر صح لجنازة إن تعينت ، وفرض غير  
جمعة لا سنة . وهو الذي في المدونة ففيها : قلت لابن القاسم رأيت المسافرين  
والمرضى إذا لم يكونوا على وضوء فحسف بالشمس أو بالقمر ، هل كان مالك  
يرى أن يتيمموا ويصلوا قال لا أحفظ من مالك في ذلك شيئا ، ولكن أرى ذلك  
لهم . قال ابن القاسم : من قول مالك : من أحدث خلف الإمام في صلاة العيدين  
قال لا يتيمم . وقال مالك لا يصلي الرجل على الجنازة بالتيمم إلا المسافر الذي لا  
يجد الماء . (١)

أقوال فقهاء الأمصار في المسألة وأدلتهم :

قال ابن عبد البر في الاستذكار عند حديث عائشة في التيمم : في هذا الحديث التيمم في السفر وهو أمر مجمع عليه واختلف العلماء في التيمم في الحضر عند عدم الماء ، فذهب مالك وأصحابه على اضطراب منهم في ذلك إلى أن التيمم في السفر والحضر سواء ، إذا عدم الماء أو تعذر استعماله لمرض أو خوف شديد ، أو خوف خروج الوقت.

وهذا قول أبي حنيفة\* ومحمد بن الحسن .

---

• مذهب الأحناف في تيمم الحاضر الصحيح إذا عدم الماء :

لقد عزی لهم ابن العربي في أحكام القرآن المنع بينما جعلهم أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار من القائلين بجواز التيمم للحاضر الصحيح عند فقد الماء . وذكر عالمهم الجصاص في كتابه أحكام القرآن أن لهم قولين في المسألة . وعزی لهم ابن جزى في قوانينه المنع ، وكذلك الحفيد في بدايته .

أما ابن قدامة في مغنيہ فقال : وقال أبو حنيفة في رواية عنه لا يصى . فأشار بذلك إلى أن ثمة رواية أخرى تقول عكس ذلك وإن كان إنما اهتم برواية المنع . ونفس الصنيع صنعه صاحب الشرح الكبير . وعزی لهم النووي في المجموع القولين : القول بالصلاة بالتيمم وإعانتها ، كمذهب الشافعي . والقول بعدم الصلاة بالتيمم . واقتصر ابن حزم على قولهم الموافق لمذهب الشافعية ولم يذكر سواء .

وإذا رجعنا إلى كتبهم الخاصة بمذهبهم وجدنا الباب للغنيمي يقتصر على القول بتيمم الحاضر الصحيح إذا عدم الماء .

راجع :

- الباب في شرح الكتاب ج ١ ص ٣٦
- المحلى لابن حزم ج ٢ ص ١١٧
- المجموع للنووي ج ٢ ص ٣٠٥
- المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٢٣٤
- والشرح الكبير ج ١ ص ٢٣٥
- ابن جزى ص ٥٢
- بداية المجتهد ج ١ ص ٥١

وحجتهم أن ذكر الله تعالى المرضى والمسافرين في شرط التيمم خرج على الأغلب ممن لا يجد الماء . وأما الحاضرون فالأغلب عليهم وجود الماء فلذلك لم ينص عليهم .

فإذا لم يجد الحاضر الماء ، أو منعه منه مانع لا يقدر على دفعه وجب عليه التيمم للصلاة في وقتها لأن التيمم إنما ورد لإدراك وقت الصلاة ، وخوف فوته ، محافظة على الوقت . فكل من لم يجد الماء وخاف فوت وقت الصلاة كان له أن يتيمم إن كان مريضاً أو مسافراً ، بالنص . وإن كان حاضراً صحيحاً فبالمعنى والله أعلم .

وقال أبو يوسف وزفر لا يجوز التيمم في الحضر ، لا لمرض ولا لخوف خروج الوقت .

وقال الشافعي \* والليث بن سعد والطبري إذا عدم في الحضر الماء وخاف فوات الوقت جاز له التيمم وإن كان صحيحاً ، كما جاز للمريض والمسافر ، إلا أنه يعيد إذا وجد الماء .

وحجة الشافعي وهؤلاء أن الله تعالى جعل التيمم رخصة للمريض والمسافر كالفطر ، وقصر الصلاة . ولم يبيح التيمم إلا بشرط المرض والسفر لقول الله تعالى : وإن كنتم مرضى أو على سفر . فلا دخول للحاضر ولا للصحيح المقيم في ذلك لخروجهما من شرط الله تعالى في ذلك . (١)

---

\* مذهب الشافعية في تيمم الحاضر الصحيح إذا عدم الماء هو أن يتيمم ويصلي ، وعندنا راجع : يجد الماء يعيد على القول المشهور لهم وعندهم قول يوافق المالكية في عدم إعادته .

• ابن جزى في قوانينه ص ٥٢  
• المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٢٣٤  
• المجموع للنووي ج ٢ ص ٣٠٥  
• بداية المجتهد للحفيد ج ١ ص ٥١  
• الشرح الكبير ج ١ ص ٢٣٥  
(١) راجع الاستذكار ج ٣ ص ١٧١-١٧٢

وقال الباجي في منتقاه عند قول مالك في موطنه : وإنما ذلك في المكان الذي يجوز له أن يصلي فيه بالتيمم . ولا خلاف في وجوب ذلك في السفر وإجزائه . وأما في الحضر فقد قال مالك : يتيمم ويصلي عند عدم الماء في الحضر . وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة لا يصلي بالتيمم عند عدم الماء في الحضر .

والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن عدم الماء معنى يجوز له التيمم في السفر فوجب أن يجوز معه التيمم في الحضر كالمرض . ثم قال : فرع إذا قلنا بالتيمم في الحضر فهل يعيد إذا وجد الماء أو لا ، المشهور من مذهب مالك أنه لا يعيد . وقال ابن حبيب ومحمد بن عبد الحكم يعيد أبداً ، وبه قال الشافعي .

والدليل على صحة القول الأول أن هذا مأمور بالصلاة وبالتيمم فوجب أن تكون صلاته مجزئة كالمسافر . (١)

وقال صاحب أوجز المسالك : اختلفت الأئمة في جواز التيمم في الحضر واضطربت أقوال ناقلي المذاهب في تلك المسألة والظاهر أن ذلك لاختلاف روايات الأئمة في ذلك. (٢)

وقال الحفيد في بدايته : أما الحاضر الصحيح الذي يعدم الماء فذهب مالك والشافعي إلى جواز التيمم له ، وقال أبو حنيفة لا يجوز التيمم للحاضر الصحيح وإن عدم الماء . وسبب اختلافهم احتمال الضمير الذي في قوله تعالى فلم تجدوا ماء أن يعود على أصناف المحدثين أعني الحاضرين والمسافرين أو على المسافرين فقط . فمن رآه عائداً على جميع أصناف المحدثين أجاز التيمم للحاضرين ومن رآه عائداً على المسافرين فقط أو على المرضى والمسافرين ، لم يجز التيمم للحاضر الذي عدم الماء . (٣)

---

(١) المنتقى ج ١ ص ١١٢-١١٣

(٢) أوجز المسالك ج ١ ص ٣٢٠

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٥١



وقال ابن قدامة في المغنى : فصل فان عدم الماء في الحضر بأن انقطع الماء عنهم أو حبس في مصر فعليه التيمم والصلاة وهذا قول مالك والثوري والاوزاعي والشافعي .  
وقال ابو حنيفة في رواية عنه لا يصلى لأن الله تبارك وتعالى شرط السفر لجواز التيمم فلا يجوز لغيره .

وقد روى عن احمد انه سئل عن رجل حبس في دار واغلق عليه الباب بمنزل المضيف أيتيمم قال لا .

ولنا ما روى ابو ذر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته فإن ذلك خير . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . فيدخل تحت عمومه محل النزاع ، ولأنه عادم للماء فاشبه المسافرين . والآية يحتمل ان يكون ذكر السفر فيها خرج مخرج الغالب لأن الغالب ان الماء انما يعدم فيه . كما ذكر السفر وعدم وجود الكاتب في الرهن ، وليس شوطين فيه . ولو كان حجة فالمنطوق مقدم عليه . على أن ابا حنيفة لا يرى دليل الخطاب حجة ، والآية انما يحتج بدليل خطابها . فعلى هذا اذا تيمم في الحضر وصلى ثم قدر على الماء فهل يعيد على روايتين : إحداهما يعيد وهو مذهب الشافعي لأن هذا عذر نادر فلا يسقط به القضاء كالحيض في الصوم والثانية لا يعيد وهو مذهب مالك لأنه أتى بما امر ، فخرج من عهده ، ولأنه صلى بالتيمم المشروع على الوجه المشروع فاشبه المريض والمسافر مع أن عموم الخبر يدل عليه .

وقال أبو الخطاب ان حبس في المصر صلى . ولم يذكر إعادة ، وذكر الروايتين في غيره ، ويحتمل أنه ان كان عدم الماء لعذر نادر أو يزول قريباً كرجل اغلق عليه الباب مثل الضيف ونحوه ، أو ما اشبه هذا من الأعذار التي لا تتناول فعليه الإعادة ، لأن هذا بمنزلة المتشاغل بطلب الماء وتحصيله . وان كان عذراً ممتداً ويوجد كثيراً

كالمحبوس او من انقطع الماء في قريته ، واحتاج إلى استقاء الماء من مسافة بعيدة  
فله التيمم ولا اعادة عليه . ولأن هذا عادم للماء بعذر متطول معتاد فهو  
كالمسافر . ولأن عدم هذا للماء أكثر من عدم المسافر له . فالنص على التيمم  
للمسافر تنبيه على التيمم ها هنا والله أعلم . (١)

ولقد وافق ابن حزم المالكية في صلاة الحاضر الصحيح العادم للماء بالتيمم وعدم  
إعادته . واحتج لهذا المذهب ، ورد مذهب الشافعي وأبي حنيفة . (٢)

---

(١) المغنى ج ١ ص ٢٣٥  
(٢) المحلى لابن حزم ج ٢ ص ١١٨

وفرائض التيمم : النية ، والصعيد الطاهر ، ومسح الوجه ، ومسح اليدين إلى  
الكوعين ، وضربة الأرض الأولى ، والفور ، ودخول الوقت ، واتصاله بالصلاة .  
والصعيد هو التراب والطوب والحجر والثلج والخضاض ونحو ذلك . ولا يجوز  
بالجص المطبوخ ، والحصير ، والخشب ، والحشيش ونحوه . ورخص للمريض في  
حائط الحجر والطوب إن لم يجد منا ولا غيره .

اشتمل كلام المؤلف هنا على تسع مسائل :

المسألة الأولى : وجوب النية

أما كون النية فرضا في التيمم فيكاد يكون محل اتفاق ، لأن أبا حنيفة الذي يخالف  
في إيجاب النية في الوضوء ، يقول هنا بإيجاب النية قائلا : إن ذلك هو مدلول قوله  
تعالى : فتيمموا لأن التيمم معناه القصد (١) . وقال الأوزاعي والحسن يجرئ  
التيمم والوضوء بغير نية . (٢)

وترجم البيهقي فقال : باب النية في التيمم . ثم ساق حديث عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه إنما الأعمال بالنيات ..... الخ . (٣)

المسألة الثانية : الزامية الصعيد الطاهر .

وكذلك مما اتفق عليه الزامية الصعيد الموصوف بأنه طيب لقوله تعالى : فتيمموا  
صعيدا طيبا . وإنما اختلف في معنى الصعيد ووصفه المذكور في الآية .

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٥٦٨  
(٢) تفسير القرطبي ج ٥ ص ١٣٩  
(٣) البيهقي ج ١ ص ٢١٥

فذهب المالكية إلى ان الصعيد معناه وجه الأرض على أي حال كان من رمل أو حجر  
أو مدر أو تراب . وهذا الذي ذهبوا إليه هو ما يعضده الاشتقاق وصريح اللغة .

قال القرطبي : وحديث عمران بن حصين نص على ما يقوله مالك إذ لو كان الصعيد  
التراب لقال عليه السلام للرجل عليك بالتراب فإنه يكفيك . فلما قال عليك بالصعيد  
أحاله على وجه الأرض والله أعلم . (١)

كما فسروا الطيب بأنه الطاهر . قال ابن العربي : وذلك هو أصح الأقوال . (٢)  
المسألة الثالثة : مسح الوجه .

هذه المسألة لا خلاف فيها بين سائر العلماء لأنها نصية : فامسحوا بوجوهكم . كما أنه  
لا خلاف أيضا في ان حكم الوجه في الوضوء والتيمم في الاستيعاب واحد . (٣)  
والأصل في فرضية إيعاب مسح الوجه في التيمم : ظاهر الآية ، والأحاديث الواردة في  
صفة التيمم ، وقياسا على الوضوء بجامع أن كلا منهما طهارة من حدث . (٤)  
المسألة الرابعة : مسح اليدين إلى الكوعين .

اختلف العلماء أين يبلغ بالتيمم في اليدين فقالت طائفة يبلغ به إلى الكوعين وهما  
الرسغان . وهذا القول مروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، والأوزاعي ،  
وعطاء ، والشعبي وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وداود بن علي ، والطبري  
ومالك ، والشافعي في مذهبه القديم .

ونليل أهل هذا القول : اقتصار الحديث على الكوعين .  
ومن أدلتهم أيضا القياس على القطع ، إذ هو حكم شرعي وتطهير كما هذا تطهير .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٧١  
(٢) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٥٦٩  
(٣) المنتقى ج ١ ص ١١٤  
(٤) راجع لمضمون هذا المعونة ج ١ ص ١٤٥

قال مكحول اجتمعت أنا والزهرى فتذاكرنا التيمم ، فقال الزهرى المسح الى الأباط .  
فقلت عن اخذت هذا فقال عن كتاب الله عز وجل ، إن الله تعالى يقول : فامسحوا  
بوجوهكم وأيديكم . فهي يد كلها . قلت له فإن الله تعالى يقول والسارق والسارقة  
فاقطعوا أيديهما . فمن أين تقطع اليد ، فخصمته . (١)

وما ذكره الأخضرى من ان الفرض يقتصر على مسح اليدين إلى الكوعين هو مشهور  
المالكية ولهم قول آخر بالزامية مسح اليدين إلى المرفقين ، كما هو مذهب ابي حنيفة  
والشافعي واصحابهما ، والثوري ، وابن ابي سلمة والليث .

وممن ذهب إلى هذا القول من المالكية ابن عبد الحكم ، وابن نافع ، واسماعيل القاضي .  
قال ابن نافع من تيمم إلى الكوعين اعاد الصلاة ابدًا .

وقال مالك في المدونة يعيد في الوقت (٢) ورجح ابو عمر ابن عبد البر في الاستنكار  
هذا القول . (٣)

ولقد روى التيمم إلى المرفقين مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من طريق  
جابر بن عبد الله ، وابن عمر ، وابي امامة ، وعائشة وعمار ، والأسلع . ولكن لم يخل  
واحد منها من مقال . وكان ابن عمر يفعله ويقول به . واحتج من ذهب إلى ايجابه  
بثلاث حجج : الحجة الأولى ما روى من ذلك مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم .  
الحجة الثانية فعل عبد الله بن عمر له .

الحجة الثالثة قياس التيمم في ذلك على الوضوء .

الترجيح :

الذي يظهر من الأدلة والله تعالى أعلم ان الواجب في التيمم هو مسح الكفين فقط ، لأن  
الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها شيء ثابت الرفع إلا حديث عمار  
وحديث ابي جهيم .

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ١٥٥

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ١٥٥

(٣) الاستنكار ج ٣ ص ١٦٥



لما حديث ابي جهيم فقد ورد بذكر اليدين مجملا واما حديث عمار فقد ورد بذكر الكفين في الصحيحين ، وورد في غيرهما بذكر المرفقين ، وفي رواية إلى نصف الذراع ، وفي رواية إلى الأباط . فأما رواية المرفقين ونصف الذراع ففيهما مقال . وأما رواية الأباط فقال الشافعي وغيره إن كان ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم فكل تيمم للنبي صلى الله عليه وسلم بعده فهو ناسخ له ، وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به .

ومما يقوى رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار كان يفتى بعد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك .

وروي الحديث اعرف بالمراد من غيره ، ولا سيما الصحابي المجتهد قاله ابن حجر في الفتح وأما فعل ابن عمر فلم يثبت رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم والموقوف على ابن عمر لا يعارض به مرفوع متفق عليه وهو حديث عمار .

فيهذا كله تعلم انه لم يصح في الباب الا حديث عمار وابي جهيم كما ذكرنا . (١)  
وبذلك يكون الراجح في المسألة هو ما اخترناه .

ومن لئلا للمالكية ان اسم اليد الأخص به من طرف الأصابع إلى الكوع . وإن القاعدة الأصولية : الأخذ بأوائل الأسماء . والاسم يقع على الكوع . (٢)  
فل في المراقي :

والأخذ بالاول لا بالآخر	مرجم في مقتضى الأوامر
وما سواه ساقط او مستحب	لذا كالأطمئنان والدلك انجلب
وذاك في الحكم على الكل	مع حصول كثرة الجزئ

ومن أسباب الخلاف في المسألة ان الآية اطلقت لفظ الايدي في التيمم ولم تقيد به بالحد إلى المرفقين كما فعلت في الوضوء . (٣)

(١) راجع أضواء البيان ج ٢ ص ٤٣-٤٧  
(٢) المعونة ج ١ ص ١٤٦  
(٣) المتقدم ج ١ ص ٣٩

قال في جمع الجوامع : اختلف الأصوليون فيما إذا اتحد الموجب واختلف الحكم في أمرين مع اختلافهما بالاطلاق والتقييد ، هل يحمل المطلق على المقيد أم لا ، وذلك كقوله تعالى في آية الوضوء : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق . وقوله في آية التيمم : فامسحوا بوجوهكم وأيديكم . فقال قوم يحمل المطلق على المقيد لاتحاد الموجب وقال قوم لا يحمل عليه لتغايرهما في الحكم . (١)

وقال القرافي في الذخيرة : حجة المذهب ان اليد اطلقت في السرقة فحملت على الكوع ، فكذلك ها هنا ، ولأن اليد لو لم تصدق على الكوعين لما قيل في الوضوء إلى المرافق لأن المغيا يجب ان تكمل حقيقته قبل الغاية ولولا ذلك لكانت إلا للاستثناء مكان إلى لخراج العضدين . ويمنع ها هنا حمل المطلق على المقيد لاختلاف الحكم لأن أحدهما وضوء والآخر تيمم .

#### قاعدة أصولية :

المطلق مع المقيد على أربعة أقسام : تارة يختلف الحكم والسبب كالوضوء والسرقة فلا حمل اجماعا . وتارة يتحدان كما لو ذكر الرقبة في الظهر مرتين مطلقة ومقيدة بالايمان فانه يحمل المطلق على المقيد . وتارة يختلف السبب ويتحد الحكم كالرقبة في القتل مقيدة بالايمان ومطلقة في الظهر وفي الحمل مذهبان . وتارة يختلف الحكم ويتحد السبب كالوضوء والتيمم ، فالسبب واحد وهو الحدث والحكم مختلف وهو الوضوء والتيمم ، وفي الحمل مذهبان .

ويظهر ان الحاق التيمم بالوضوء أولى من إلحاقه بالسرقة لاختلافهما في السبب والحكم . لكن يؤكد المذهب من جهة الأحاديث الصحيحة كحديث عمار وغيره ، فانه مسح وجهه وكفيه وقد روى من طرق ولم يذكر المرفقين ورواية المرفقين منكورة عند أهل الحديث .

ولأن التيمم شرع فيما لم يستر عادة فأسقط من محال الطهارة ما ستر عادة ولذلك لم يشرع في الرأس لستره بالعمامة ولا في الرجلين لسترهما بالنعل . وشرع في الوجه لكونه باديا فكذلك يقتصر على الكوعين لكونهما الباديين . (١)

واحتج الحفيد في بدايته للقول بأن الواجب انما هو مسح الكفين إلى الكوعين فقط بأن اليد وإن كانت تطلق في كلام العرب على ثلاثة معان هي : الكف وحدها ، والكف والذراع ، والكف والذراع والعضد ، فإن إطلاقها على الكف وحدها اظهر في الاستعمال . ومن زعم ان إطلاقها على هذه المعاني على السواء فقد اخطأ ، لأن اليد وإن كانت اسما مشتركا فهي في الكف حقيقة ، وفيما فوق الكف مجاز . وليس كل اسم مشترك هو مجمل ، وانما المجمل المشترك الذي وضع من اول امره مشتركا ، اذ ليست دلالته في احد معانيه باظهر من دلالته على بقية معانيه .

ولذلك يقول الفقهاء انه لا يصح الاستدلال به . ولهذا نقول ان الصواب هو ان يعتقد ان الفرض انما هو الكفان فقط لأن الأخذ بالظاهر لازم . (٢)

قلت : وما ذهب إليه القرافي من ان الحاق التيمم بالوضوء أولى من الحاقه بالسرقه ، لاختلافهما في السبب والحكم ، صحيح إذا كان المستدل بذلك يراه من حمل المطلق على المقيد ، لأن المطلق والمقيد إذا اختلفا في السبب والحكم لا يحمل احدهما على الآخر .

لكن الذي يظهر لي ان الاستدلال بأية السرقة على ان المراد باليدين في آية التيمم الكفان إلى الكوعين ، ليس من باب حمل المطلق على المقيد ، اذ هما مطلقان ، وانما هو من باب الاستدلال بأن لفظ اليد اذا اطلق غير مقيد كان المراد به الكفين فقط ، وان ذلك اظهر معانيه ، كما ذهب إليه الحفيد ، وان الأسلوب القرآني يدل لذلك ، بدليل تقييدها بالمرفقين في الوضوء لما كان المراد ذلك ، وإطلاقها في آية السرقة والتيمم لما كان المراد الكفين فقط.

(١) الذخيرة للقرافي بتصرف ج ١ ص ٣٥٣-٣٥٤  
(٢) بداية المجتهد ج ١ ص ٥٣-٥٤

المسألة الخامسة : وجوب ضربة الارض الاولى .

اختلف العلماء هل يكفي في التيمم ضربة واحدة أم لا ؟ فقال ابن ابي الجهم التيمم بضربة واحدة ، وروى القول بذلك عن الازاعي في الأشهر عنه . وهو قول عطاء والشعبي في رواية ، وبه قال احمد بن حنبل وإسحاق ، وداود ، والطبري ، ومكحول ، ونقله بن المنذر عن جمهور العلماء واختاره . وهو قول عامة اهل الحديث .

فلقد ترجم البخارى في صحيحه لحديث عمار فقال : باب التيمم ضربة واحدة .

والتيمم بضربة واحدة هو اثبت ماورى في ذلك من حديث عمار قال ابن عبد البر : اكثر الآثار المرفوعة عن عمار ضربة واحدة وما روى عنه من ضربتين فكلها مضطربة .

و قال مالك في كتاب محمد : إن تيمم بضربة واحدة اجزأه .

هذا وللمالكية قول آخر بالزامية ضربتين : ضربة للوجه وأخرى لليدين ، فقلد قال مالك في المدونة ان التيمم بضربتين : ضربة للوجه وضربة لليدين . وقال ابن نافع إن تيمم بضربة واحدة اعاد ابدا . والقول بأن التيمم بضربتين هو مذهب الازاعي والشافعي وابي حنيفة ، والثوري والليث وابن ابي سلمة . ورواه جابر بن عبد الله وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

والاظهر من جهة الدليل وجوب ضربة واحدة لأنه لم يصح من احاديث الباب شيء مرفوع الا حديث عمار وحديث ابي جهيم بن الحارث بن الصمة الانصاري ، وليس في واحد منهما ما يدل على انها ضربتان . بل دل حديث عمار على انها واحدة . (١)

المسألة السادسة : موالاته لما كان التيمم يلزم اتصاله بالصلاة المرادة ، كانت موالاته ، هو في نفسه لا خلاف فيها عند المالكية ، فليست كالوضوء ، لأن التيمم طهارة ضرورة لا تفعل الا عند الحاجة .

والأصل في وجوب موالات التيمم فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فانه لم ينقل عنه ولا عن احد من اصحابه تفريق التيمم .

---

(١) راجع الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ١٦٥ وأضواء البيان ج ٢ ص ٤٢-٤٣

وبجوبه قال احمد بن حنبل . قاله في الروض المربع . (١)

المسألة السابعة اشتراط دخول وقت الصلاة المرادة :

ذهب المالكية إلى عدم اجزاء التيمم قبل دخول وقت الصلاة المراد لها التيمم . مستدلين بقوله تعالى : فلم تجدوا ماء . ولا يقال لم يجد الماء الا لمن طلب ولم يجد . وذلك يقتضي ان طلب الماء شرط في صحة التيمم .

واستدل المالكية لذلك ايضا بان التيمم طهارة ضرورة كالمستحاضة . كما استدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم : فأينما أدركتكم الصلاة تيممتم وصليت .

ويقول المالكية قال الشافعي وأحمد ، وهو مروى عن علي وابن عمر ، وابن عباس رضي الله عنهم . (٢)

واستدل صاحب منتهى الأخبار لاشتراط دخول الوقت فقال : باب اشتراط دخول الوقت للتيمم، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت . وعن أبي امامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت الأرض كلها لي ولأمتي مسجدا وطهورا فأينما أدركت رجلا من أمتي الصلاة فعنده مسجده وعنده طهوره رواهما أحمد . (٣) وكذلك فعل البيهقي في سننه . (٤)

وذهب أبو حنيفة إلى جواز التيمم قبل دخول الوقت مستدلا بقياسه على الوضوء . (٥)

- 
- (١) تبين المسالك ج ١ ص ٢٥٦-٢٥٧ .  
(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ١٥١  
(٣) منتهى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار ج ١ ص ٣٢٦  
(٤) السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ٢٢٢-٢٢٣  
(٥) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٥٣٧



قال الباجي والدليل على صحة ما ذهبنا إليه نحن والشافعية من اشتراط دخول الوقت قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنبا فاطهروا ، وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا .

فهذا يفيد ان يكون التيمم في وقت القيام إلى الصلاة ولا يكون ذلك الا بعد دخول الوقت .

ودليلنا من جهة القياس ان هذا مستغن عن التيمم فلم يجزه التيمم كالواجد للماء . (١)

وقال ابن رشد في مقدماته والدليل على صحة مذهب مالك ان الله أوجبه عند القيام للصلاة ولا يكون القيام لها إلا عند دخول وقتها . (٢)

#### المسألة الثامنة : اتصاله بالصلاة

من فرائض التيمم اتصاله بالصلاة ، او ما تيمم من أجله من صلاة فرض ، أو نفل أو قراءة قرآن أو طواف أو مس مصحف . ووجه ذلك أن التيمم لا يرفع الحدث ، وإنما تستباح به الصلاة أو غيرها ، عند الحاجة إلى فعل تلك العبادة ، فمتى وقع في حالة يستغنى عنه فيها لم يصح . (٣)

#### المسألة التاسعة : ما هو الصعيد ؟

الصعيد وجه الأرض كان عليه تراب أو لم يكن قاله الخليل وابن الأعرابي والزجاج . قال الزجاج لا أعلم فيه خلافا بين أهل اللغة . قال الله تعالى وانا لجاعلون ما عليها صعيدا جرزا . أي أرضا غليظة لا تثبت شيئا . وقال تعالى فتصبح صعيدا زلقا أي أرضا ملساء تنزلق عليها الأقدام .

ومنه قول ذي الرمة :

كأنه بالضحي ترمي الصعيد به

دبابة في عظام الرأس خرطومه .

- 
- (١) المنتقى للباجي ج ١ ص ١١١ والمعونة ج ١ ص ١٤٩  
(٢) المقدمات حاشية المدونة ج ١ ص ٤٧  
(٣) الخطاب ج ١ ص ٣٤٣

وسمي صعيدا لأنه نهاية ما يصعد إليه من الأرض .

ولما اختلف العلماء في المراد به في الآية من أجل تقييده بكونه طيبا . فذهب مالك وأبو حنيفة والثوري والطبري إلى جواز التيمم بوجه الأرض كله ، ترابا كان أو رملا أو حجارة أو معدنا أو سبخة قائلين الطيب معناه الطاهر . (١)

ومن أسباب الخلاف في هذه المسألة احتمال لفظة : من - الواردة ، في قوله تعالى في سورة المائدة فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه - أن تكون للتبويض فيتعين في التيمم التراب الذي له غبار يعلق باليد ، وأن تكون لابتداء الغاية أي مبدأ ذلك المسح كائن من الصعيد الطيب فلا يتعين ماله غبار . فذهب الشافعي وأحمد إلى الاحتمال الأول ولذلك اشترطا التراب الذي له غبار يعلق باليد . وذهب مالك وأبو حنيفة إلى الاحتمال الثاني فلم يشترطا ذلك . ويقوى مذهبهما قوله تعالى في نفس الآية ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج . لأن قوله تعالى من حرج نكرة في سياق النفي زيدت قبلها من . والنكرة إذا كانت كذلك فهي نص في العموم .

قال في المراقي :

#### وفي سياق النفي منها يذكر إذا بنى أو زيد من منكر

فالآية إن تدل على عموم النفي في كل أنواع الحرج . ومعلوم أن كثيرا من البلاد ليس فيه إلا الرمال أو الجبال ، فالتكليف بخصوص ما فيه غبار يعلق باليد لا يخلو من حرج في الجملة .

ويؤيد ما ذهب إليه مالك وأبو حنيفة أيضا ما أخرجه الشيخان من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل . وفي لفظ فعنده مسجده وطهوره .

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ١٥٣ وآيات الأحكام للصابوني ج ١ ص ٤٧٩

هذا واستدل الشافعية والحنابلة لاشتراط التراب الذي له غبار يعلق باليد : بما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث حذيفة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فضلنا على الناس بثلاث : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد الماء ، قائلين ان تخصيص التراب بالطهورية في مقام الامتتان يفهم منه أن غيره من الصعيد ليس كذلك .

ورد المالكية والحنفية هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول ان الأمر المذكور في معرض الامتتان وذلك يمنع اعتبار مفهوم المخالفة .

قال في المراقي معددا موانع اعتبار مفهوم المخالفة :

**أو امتنان أو اتفاق الواقع      والجهل والتأكيد عند السامع**

الوجه الثاني ان مفهوم التربة مفهوم لقب وجمهور العلماء على عدم اعتباره .  
قال في المراقي :

**اضعفا اللقب وهو ما أبى      من دونه نظم كلام العربي**

الوجه الثالث أن التربة فرد من أفراد الصعيد وذكر بعض أفراد العام بحكم العام ليس مخصصا له عند الجمهور ، سواء ذكرا في نص واحد أو ذكرا في نصين منفصلين . مثال الأول قوله تعالى : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى . ومثال الثاني حديث أيما إهاب دبغ فقد طهر مع حديث هلا انتفعتم بجلدها .

قال في المراقي عاطفا على ما لا يخص به العام :

**وذكر ما وافقه من مفره**

**ومذهب الراوي على المعتمد**

ومسألة الصعيد هذه لها طرفان وواسطة ، فطرف أجمع جميع المسلمين على جواز التيمم به، وهو التراب المنبت الطاهر الذي هو غير منقول ولا مغسوب . وطرف أجمع جميع المسلمين على منع التيمم به وهو الذهب والفضة الخالصان والياقوت والزمرد والأطعمة كالخبز واللحم وغيرهما ، والنجاسات . والواسطة ما سوى هذين الطرفين وهي محل الخلاف بين العلماء .

فذهب المالكية إلى أن كل ما كان من جنس الأرض ولم يتغير عن حكم الأصل فإنه يجوز التيمم به ، ولهذه القاعدة منعوا التيمم بالجص لتغيره بالطبخ عن جنس أصله ، كما منعوا التيمم بالحشيش والخشب والحصير لأنها ليست من جنس الأرض . وكان لهم في الثلج روايتان . (١)

قال ابن رشد في مقدماته : مذهب مالك رحمه الله وجميع أصحابه أن الصعيد وجه الأرض ترابا كان أو غيره . والدليل على صحة قول مالك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا . فوجب بظاهر هذا الحديث أن يجوز التيمم بكل ما هو مشاكل للأرض لم تدخله صنعة . وقال يحيى بن سعيد ما حال بينك وبين الأرض فهو منها .

واختلف قول مالك في التيمم على الثلج إذا عم الأرض فأجازه في رواية علي بن زياد ومنع منه في رواية أشهب وغيره . (٢)

قال كنون فإن قيل كيف صح التيمم على ما ذكر مع أنه ليس من أجزاء الأرض فالجواب أنه لما جمد عليها الحق بأجزائها . (٣)

---

(١) المنتقى ج ١ ص ١١٦ وأضواء البيان ج ٢ ص ٣٦-٤٠

(٢) المقدمات لابن رشد حاشية المدونة ج ١ ص ٣٨-٣٩

(٣) كنون ج ١ ص ٢٥٣

**وسننه : تجديد الصعيد ليديه ، ومسح ما بين الكوعين والمرفقين  
والترتيب .**

**وفضائله : التسمية ، وتقديم اليمنى على اليسرى ، وتقديم ظاهر الذراع على  
باطنه ، ومقدمه على مؤخره .**

اشتمل كلام المؤلف هنا على سبع مسائل :

المسألة الأولى : سنية تجديد الصعيد لليدين وهي الضربة الثانية . لقد قدمنا ان من  
أصول المالكية مراعاة الخلاف ، وذكرنا ان العلماء منهم من أوجب في التيمم  
ضربتين ، وان من المالكية من ذهب إلى ذلك ، ولهذا كان مشهور المالكية هو  
وجوب ضربة واحدة وسنية الضربة الثانية جمعا بين الأدلة .

وعبارة مالك في الموطأ سئل مالك كيف التيمم فقال يضرب ضربة للوجه وضربة  
لليدين . (١)

وقال الزرقاني في شرحه للموطأ : استدل القائلون بوجوب الضربتين وإيصال  
المسح إلى المرافق بما رواه ابو داود من انه صلى الله عليه وسلم تيمم ضربتين  
مسح بإحدهما وجهه والأخرى يديه إلى المرفقين ، ثم قال وهو خبر ليس بالقوي ،  
ولو ثبت بالأمر لدل على النسخ فيلزم قبوله ، لكن انما ورد بالفعل فيحمل على  
الأكمل جمعا بينه وبين حديث عمار . (٢)

قال ابن عبد البر اكثر الآثار المروية عن عمار ضربة واحدة ، وما روى عنه من  
ضربتين فكلها مضطربة .

---

(١) الموطأ ج ١ ص ٧٦  
(٢) الزرقاني ج ١ ص ١١٣

المسألة الثانية : سنية مسح ما بين الكوعين إلى المرفقين .  
ودليل المالكية فيها هو نفس دليلهم في سابقتها .

قال صاحب أضواء البيان : ولا يبعد ما قاله مالك رحمه الله من وجوب الكفين ، وسنية الذراعين إلى المرفقين ، لأن الوجوب دل عليه الحديث المتفق عليه في الكفين ، والروايات الواردة بذكر اليدين إلى المرفقين تدل على السنية ، وإن كانت لا يخلو شيء منها من مقال فإن بعضها يشد بعضها لما تقرر في علوم الحديث من أن الطرق الضعيفة المعتمد بها يقوي بعضها بعضا حتى يصلح مجموعها للاحتجاج .

### لا تخاصم بواحد أهل بيت      فضعيفان يغلبان قويا .

وتعترض هذه الروايات أيضا بالموقوفات الواردة بالمسح إلى المرفقين . والأصل إعمال الدليلين . (١)

ولقد وصف البيهقي مسح الذراعين في التيمم بالاحتياط حيث قال بعد ذكر أدلة الطرفين فالاحتياط مسح اليدين إلى المرفقين خروجاً من الخلاف . (٢)

فكلام البيهقي هذا وهو شافعي يكاد يتفق مع المذهب المالكي في الحكم والاستدلال . ولقد اقتصر مالك في موطنه على مطلوبة المسح إلى المرفقين غير متعرض لوجوب ذلك أو سنيته ، حيث قال تحت عنوان العمل في التيمم : مالك عن نافع أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف حتى إذا كانا بالمربد نزل عبد الله فتيمم صعيداً طيباً فمسح بوجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى .

وحدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتيمم إلى المرفقين ، وسئل مالك كيف التيمم وأين يبلغ به ؟ فقال : يضرب ضربة للوجه وضربة لليدين ويمسحهما إلى المرفقين . (٣)

---

(١) أضواء البيان ج ٢ ص ٤٧-٤٨

(٢) البيهقي ج ١ ص ٢١٢

(٣) الموطأ ج ١ ص ٧٦



ولقوة القول القائل بوجوب المسح إلى المرفقين تتدب الإعادة في الوقت للمقتصر على مسح كفيه ، بخلاف المقتصر على ضربة واحدة فلا يطالب بالإعادة في الوقت لضعف القول بوجوب الضربة الثانية . (١)

قال في المدونة قال : وقال مالك التيمم إلى المرفقين . وان تيمم إلى الكوعين أعاد التيمم والصلاة ما دام في الوقت فإن مضى الوقت لم يعد الصلاة وأعاد التيمم . (٢)

وفي العتبية بشرح البيان والتحصيل : مسألة في حد التيمم في اليدين  
وسئل مالك عن أفتي بأن التيمم إلى الكفين ، فتيمم وصلى ، ثم أخبر بعد ذلك أن التيمم إلى المرفقين ، ما ترى أن يصنع ، قال : رأيت لو صلى منذ عشرين سنة أي شيء كنت أمره به ، ثم قال : أرى أن يعيد ما دام في الوقت ، قال ابن رشد في بيانه موجهها كلام مالك هذا : فمن تيمم عنده إلى الكوعين اجزاه وان كان لا يأمره بذلك ابتداء ويرى عليه الإعادة في الوقت ان فعل ، مراعاة لقول من يرى أية التيمم محمولة على آية الوضوء فيوجب التيمم إلى المرفقين ، على أصله في مراعاة الخلاف . (٣)

وقال ابن رشد الحفيد في بداية المجتهد ومن ذهب إلى ان يحمل تلك الأحاديث على النذب وحديث عمار على الوجوب فهو مذهب حسن ، اذ كان الجمع أولى من الترجيح عند أهل الكلام الفقهي ، إلا أن هذا انما ينبغي ان يصار إليه ان صححت تلك الأحاديث . (٤)

- 
- (١) كشف الدرارى ج ٦ ص ٢٣٥  
(٢) المدونة ج ١ ص ٤٧  
(٣) البيان والتحصيل ج ١ ص ٤٦  
(٤) البداية ج ١ ص ٥٤